د راسة تقويمية لسياسات ضمان الجودة والاعتماد بالجامعات العربية على ضوء التوجهات العالمية

د. زكريا سالم سليمان ابراهيم*

الملخص

تواجه مؤسسات التعليم العالي العربية مخاطر بأن مخرجاتها لن تكون قابلة للتسويق محلياً وإقليمياً ودولياً، لذا أصبحت الحاجة مُلحة لإيجاد جهات تكون مهمتها الأساسية ضمان جودة التعليم العالي وفق المعايير العالمية، فقضية ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية من القضايا المهمة والملحة في وقتنا الحاضر في ظل ما فرضه الواقع المعاصر والتوقعات المستقبلية التي تتجه جميعها باتجاه تدويل التعليم العالي في كافة المجالات ، وهدفت الدراسة الوقوف على التوجهات العالمية في مجال تطبيق سياسات ضمان الجودة والاعتماد بالتعليم العالي ورصد واقع سياسات ضمان الجودة والاعتماد بالجامعات العربية في ضوء تلك التوجهات ، اقتصرت الدراسة على ممارسات ضمان الجودة والاعتماد بالجامعات العربية (الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة - جامعة عين شمس بجمهورية مصر العربية - جامعة السلطان قابوس بسلطنة عمان - جامعة مؤتة بالمملكة الأردنية الهاشمية) على ضوء توجهات سياسات الجودة العالمية في التعليم العالي التالية (استقلالية إدارة مراقبة الجودة - ضمان جودة المنافسة- اقتران (الحرية- المسئولية)-الاهتمام بالمقاييس الكمية للجودة - تلبية مطالب عملاء الخارج - الحرص على تنمية المساعدين الفنيين - الادارة الذاتية من خلال فريق - دينامية سياسات الجودة) ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي الذى يعتمد على دراسة الواقع والظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيرا كيفيا حيث يصف الظاهرة ويوضح خصائصها، ووصفها كميًا ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى ، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من التوصيات والمقترحات الإجرائية للاستفادة من التوجهات العالمية لضمان الجودة والاعتماد بالجامعات العربية والمتعلقة باستقلالية إدارة مراقبة الجودة - ضمان جودة المنافسة - اقتران (الحرية- المسئولية)-الاهتمام بالمقاييس الكمية للجودة - تلبية مطالب عملاء الخارج - الحرص على تنمية المساعدين الفنيين - الادارة الذاتية من خلال فريق - دينامية سياسات الجودة.

الكلمات المفتاحية : السياسات - ضمان الجودة - الاعتماد

An evaluation study of quality assurance and accreditation policies in Arab universities in the light of global trends

Dr.Zakaria Salem Soliman Ibrahim

Abstract

Arab higher education institutions face risks that their outputs will not be marketable locally, regionally and internationally, so the need has become urgent to find entities whose primary task is to ensure the quality of higher education in accordance with international standards. The issue of quality assurance and accreditation to Arab universities is an important and urgent issue today in light of what is imposed Contemporary reality and future expectations, all of which are directed towards internationalizing higher education in all fields. The study aimed at examining the global trends in the application of quality assurance and accreditation policies in higher education and monitoring the reality of quality assurance and accreditation policies in Arab universities in the light of those trends, the study was limited to quality assurance and accreditation practices in Arab universities (Islamic University of Madinah - Ain Shams University in the Arab Republic of Egypt - Sultan Qaboos University in the Sultanate of Oman - Mutah

◆ أستاذ الإدارة التربوية المساعد – الكلية الجامعية بضباء – جامعة تبوك

University in the Hashemite Kingdom of Jordan) in light of the directions of the following international quality policies in higher education (independence of quality control department - quality assurance of competition - association (freedom - responsibility)) - Attention to quantitative measures of quality - meeting the demands of clients abroad - ensuring the development of technical assistants - self-management through a team - the dynamics of quality policies) The study used the descriptive approach that relies on the study of reality and the phenomenon as it exists in reality and cares as an accurate description and expresses it qualitatively as it describes the phenomenon and clarifies its properties, and a quantitative description and degrees of its association with other different phenomena, and the study reached a set of procedural recommendations and proposals to benefit from global trends Quality assurance and accreditation in Arab universities related to the independence of the Quality Control Department - Quality assurance of competition - Coupling (freedom - responsibility) - Attention to quantitative measures of quality - Meeting the demands of overseas clients - Ensuring the development of Technical assistants- through self-management team - dynamic quality policies.

Keywords: Accreditation Policies - Quality Assurance

مقدمة

يموج العالم اليوم بتغيرات متسارعة وتطورات متداخلة تعود إلى عملية مركبة لها أبعاد ومظاهر اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وتكنولوجيا، هي ما يطلق عليها بالعولمة، حيث بدأ ترسيخ كيانات جديدة، سماتها الأساسية التغيير المستمر في كل مجالات الحياة، مما يفرض على كل من يعاصره ضرورة الأخذ بالمفاهيم والآليات الجديدة والمتجددة.

وتشهد الساحة التربوية تطوراً كمياً ونوعياً متسارعاً في مجال التعليم العالي، حيث تزايدت أعداد مؤسسات التعليم العالي، وتنوعت البرامج والتخصصات المطروحة فيها، وتطورت تقنياتها وأنماطها التعليمية، وتواجه تلك المؤسسات مخاطر بأن مخرجاتها لن تكون قابلة للتسويق محلياً وإقليمياً ودولياً، لذا أصبحت الحاجة مُلحةً لإيجاد جهات تكون مهمتها الأساسية ضمان جودة التعليم العالي وفق المعايير العالمية، وصولاً إلى مخرجات قادرة على تلبية متطلبات التنمية الشاملة. (١)

وقد استدعت هذه التطورات تقسيم البرامج التعليمية التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي من أجل التحقق من جودة نوعية التعليم المقدم وضمان تطوير هذه البرامج، وكذلك المؤسسات التعليمية ضمن عملية الاعتماد (٢).

وتعد قضية ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية من القضايا المهمة والملحة في وقتنا الحاضر في ظل ما فرضه الواقع المعاصر والتوقعات المستقبلية التي تتجه جميعها باتجاه تدويل التعليم العالي في كافة المجالات .لذلك أصبح لازماً على وزارات التعليم العالي في الوطن العربي الارتقاء بمؤسساتها التعليمية، والاهتمام بتطبيق مفاهيم الجودة واعتماد معايير علمية رصينة لتقويم أداء وجودة تلك المؤسسات ومختلف البرامج الأكاديمية التي تقدمها، على النحو الذي يؤدي إلى كسب ثقة المجتمع بها، وزيادة قدارتها التنافسية محلياً واقليمياً ودولياً،(٣) من خلال منح الشهادة الدولية للمؤسسة التعليمية أوما يسمى الأيزو ٩٠٠٠ (ISO 9000)؛ وذلك لتأكيد الجودة والاعتماد(٤).

ويشير الاعتماد إلى عملية تقويم جودة المستوى التعليمي للمؤسسة، فهو مرحلة متابعة وتوكيد لمدى تحقق مستويات الجودة المختلفة من عدمه[٥]، كما يهدف إلى بيان جوانب القوة ومواطن الضعف داخل المؤسسة المعنية بالدراسة، وبالتالي يتم إصدار الحكم حول كفاءة وأهلية جودة هذه المؤسسة للقيام بمسئولياتها المناط بها، والمفترض تأديتها بصورة متميزة[٦].

يرتكز مؤسسات مؤسسات التعليم العالي ضمان الجودة على مجموعة من المبادئ والأسس تتمثل في[٧]:

١- التمهيد قبل التطبيق بزرع التوعية والقناعة لدى جميع العاملين في مؤسسات التعليم العالي لتعزيز الثقة بإدارة الجودة ، وتطوير الثقافة المؤسسية التعليمية إلى ثقافة تؤمن بالجودة والتميز مع ضرورة تبني الإدارة العليا لمفاهيم الجودة وإعطائها الأولوية المناسبة وإيجاد بيئة تساعد على التغير ويسهل عملية تطبيقها والالتزام من قبل العاملين بمؤسسات التعليم العالي.

٢- علم مستوى الجامعة تقوم المؤسسة بمراجعة أنظمتها وقوانينها ، والعمل على تطويرها إدارياً ومهنياً بما يحقق تطويراً نوعياً في الأجهزة والمختبرات ، المرافق والخدمات ، الرضا الوظيفي ، وسائل الإتصال ، الحقوق والواجبات .

٣- علـــى مستوى الطالب الجامعي، ينبغي أن يتنقل الطالب في المنهاج الجامعي من مجرد وسيلة استقبال إلى عنصر فعال في تشكيل المنهاج ومحاور المادة العلمية، وابداء وجهة النظـــر،وتشكيل شخصية علمية مستقلة، قادرة على إبداء الرأي ومحاورة الآخرين.

٤-على مستوى عضو هيئة التدريس، ينبغي أن يواكب المتغيرات العلمية المتسارعة ويطـــور من أدائه على المستويين الأكاديمي والتقني، وفي هذا المجال يأتي دور الجامعة في تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس وتصنيفهم (حسب أدائهم الأكاديمي، استخدامهم للوسائل الحديثة في عملية التدريس، نشر أبحاث علمية محكمة، مشاركتهم في ندوات ومؤتمارت علمية وفي حال عدم توافق عضو هيئة التدريس مع هذه المواصفات، تقوم الجامعة بعقـــــــد دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس المعنيين، بهدف توجيههم و تطوير أدائهم العلمي و المعرفي.

٥- على مستوى المناهج، تتم مارجعتها من قبل لجان متخصصة بهدف تطويرها أو تغيير محتواها العلمي بما يتناسب مع التطوارت العلمية المتسارعة.

وعلي هذا فإن هيئات الاعتماد يتوقع أن تعمل في ظل معايير محددة وتطلب من المؤسسات التي تعتمدها أن تطبق المعايير الدولية من خلال الأدلة التي توفرها[٨].

ولهذا أصبح الاعتماد الأكاديمي اتجاها عالميا يعول عليه كثيراً في شتى الأنشطة والإجراءات ذات العلاقة بإنشاء المؤسسات أو البرامج التعليمية بهدف تدعيم مؤسسات التعليم الجامعي وجعلها جديرة بثقة المجتمع فيها[٩] ويعد كذلك أداة لضمان جودتها، فالجامعات التي تحصل على الاعتماد تستطيع أن تدعى أنها تطبق عمليات أو معايير الجودة.[١٠]

لذا أضحى الاعتماد نتيجة لتقييم ما إذا كانت المؤسسة أو البرنامج مؤهلا للحصول على مكانه معينة ، فهوالحارس لمؤسسات التعليم العالى فى ظل المنافسة العالمية.[١١]

مشكلة البحث وأسئلته

بملاحظة التطورات العالمية إستشعرت الجامعات العربية الحاجة الماسة لضبط جودة التعليم العالي ضمانا لنوعيته في ظل الظروف والنظم التعليمية الجديدة وسياسة العولمة والاسواق المفتوحة ، استدعى ذلك التفكير في عملية تقويم ذاتي وخارجي مستمرة لمؤسسات التعليم العالي وبرامجها في الوطن العربي تقوم بها المؤسسات التعليمية ذاتها ومؤسسات مهنية مؤهلة للقيام بعملية التقويم الخارجي ، على أن تستند تلك العملية على معايير وضوابط محددة يتضح من خلالها مستوى تنظيمها وكفاءة أدائها ومصداقيتها ، مما يمكنها من أداء رسالتها في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع وفق هذه المعايير ، ويدعم مركزها العلمي التنافسي بين الجامعات على المستوى العالمي ، ويضمن لها ثقة المجتمع والمؤسسات التعليمية الأخرى[١٢]

لذا انشئت معظم البلدان العربية هيئات مستقلة للاعتماد وضمان الجودة في التعليم ، حيث تم استحداث حتى الآن حوالي (١٤) هيئة أو مجلس مستقل للاعتماد وضمان الجودة في بعض البلدان العربية مثل الأردن ، مصر ، البحرين ، السودان ، فلسطين ، عُمان ، الإمارات العربية ، السعودية ، ليبيا ، تونس ،اليمن، مجلس ضمان الجودة اتحاد الجامعات العربية ،المنظمة العربية لضمان الجودة فى التعليم و الشبكة العربية لضمان جودة التعليم العالى .

بالرغم من ذلك مازلت الجامعات العربية تعاني من بعض المشكلات ومنها مايلى:

١- انخفاض الكفاءة الداخلية النوعية لمؤسسات التعليم العالي التي من مؤشراتها (تدني التحصيل المعرفي والتأهيل التخصصي، وضعف القدرات التحليلية والابتكارية والتطبيقية، والقصور في تعزيز القيم والاتجاهات الإنتاجية).

٢- انخفاض الكفاءة الخارجية الكمية والنوعية، ويتمثل ذلك في تخريج أعداداً من الخريجين في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل [١٣].

٣- أن التعليم العالي في الدول العربية يواجه ضغوطات شديدة، بالنظر إلى ارتفاع عدد السكان والطلب الاجتماعي المتزايد على هذا المستوى من التعليم ، ويؤدي ذلك إلى لجوء الدول والمؤسسات إلى زيادة عدد الطلاب الملتحقين، دون رصد الموارد المالية المناسبة في غالبية الأحيان.[١٤]

٤- إن غياب الروابط الوثيقة بين مؤسسات التعليم العام من جهة وبين الجامعات وسائر مؤسسات التعليم العالي من جهة أخرى.

٥- ضعف توجيه الطلاب نحو فروع التعليم العالي المتنوعة بناء على قدراتهم واهتماماتهم، التى ساهمت في تضخم أعداد الطلاب في بعض الاختصاصات وتقلصها بشكل واضح في الاختصاصات التطبيقية والتقنية.

٦- تدني الفعالية الداخلية ومستوى الخريجين، مما أدي إلى ضغوطات على المؤسسات لتوفير برامج علاجية بغية تحسين مستوى الطلاب الملتحقين.

٧- في معظم الحالات، لم تضع مؤسسات التعليم العالي برامج ومشاريع مناسبة لخدمة المجتمعات المحلية والمشاركة في تنميتها.

٨- التقليدية وغلبة التخصصات النظرية الإنسانية على برامج الدراسات التطبيقية، وضعف التقويم المستمر لهذه البرامج مما يؤدي إلى ضعف الكفاءة الداخلية وارتفاع نسبة الهدر [١٥].

٩- التشابه والنمطية في النظم وهيكل البرامج والمناهج الدراسية بين الكليات المتشابهة، مما قد يؤدي مستقبلا إلى تكرار الأخطاء السابقة وتضخم أعداد الخريجين في تخصصات غير مطلوبة أو عدم استيعاب السوق لها.

١٠- نقص في أعضاء هيئة التدريس، وعلى الأخص في بعض التخصصات وذلك لندرة حملة الشهادات العليا في بعض التخصصات، ونقص الحوافز مثل الاستقرار الوظيفي، وتدني الرواتب والحوافز.

١١- وجود خلل فى توزيع الطلاب بين التخصصات حسب متطلبات سوق العمل ، وعدم إشراك قطاع العمل في تحديد سياسة القبول[١٦].

١٢- ضعف التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي من حيث البرامج والتخصصات وسياسات القبول والتخطيط وتوحيد الجهود للمساهمة في تنمية المجتمع.

١٣- القصور فى ربط التعليم العالي بمتطلبات سوق العمل في الأردن والاستجابة لمتطلبات خطط التنمية الوطنية عن العمالة المادية والبشرية وتوفير الكفاية والفعالية[١٧].

١٤- تفاقم مشكلة البطالة بين خريجي الجامعات ؛ مما جعل الحكومة تتبنى برامج التصحيح الهيكلي وتسيطر على قطاع التعليم العالي وهذا جعلها تقوم بزيادة الرسوم الدراسية وفق مبدأ العرض والطلب (١٨).

١٥- التوسع الكمي في نشر التعليم العالي على حساب نوعية التعليم وجودته بإنشاء مؤسسات وجامعات جديدة في غياب المباني الخاصة بها(١٩).

١٦- المناهج والكتب المدرسية ، تمثل عناوين جديدة لمحتويات قديمة وتقليدية - والحديث هنا عن مناهج العلوم الإنسانية والآداب - وبالتالي تنتج خريجين عاجزين عن التعامل مع العالم الصناعي التقني تفكيراً وعملاً (٢٠).

وتأسيساً على ماسبق تتحدد مشكلة الدراسة الحالية فى الإجابة عن الأسئلة التالية:

١- ما الأطر النظرية والفكرية لضمان الجودة والاعتماد بالجامعات العربية؟

٢- ما التوجهات العالمية فى مجال تطبيق سياسات ضمان الجودة والاعتماد بالتعليم العالى؟

٣- ما واقع تطبيق سياسات ضمان الجودة والاعتماد بالتعليم بالجامعات العربية فى ضوء التوجهات العالمية؟

٤- ما التوصيات والمقترحات الإجرائية للاستفادة من التوجهات العالمية لسياسات ضمان الجودة والاعتماد بالجامعات العربية؟

أهداف البحث

هدف البحث ما يلى:

- التعرف على الأطر النظرية والفكرية لضمان الجودة والاعتماد بالجامعات العربية.
- الوقوف على التوجهات العالمية فى مجال تطبيق سياسات ضمان الجودة والاعتماد بالتعليم العالى.
- رصد واقع سياسات ضمان الجودة والاعتماد بالتعليم بالجامعات العربية فى ضوء التوجهات العالمية.
- تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات الإجرائية للأستفادة من التوجهات العالمية لضمان الجودة والاعتماد بالجامعات العربية.

أهمية البحث ومبرراته

تبرز أهمية البحث، والحاجة إليه على النحو التالى:

تنبع أهمية الدراسة الحالية، من خلال ما أسفرت عنه نتائج وتوصيات الكثير من الدراسات العلمية وتقارير اللجان الرسمية، المعنية بقضايا التعليم الجامعى، فى الدول العربية، والتى تشير فى مجملها إلى أهمية تجويد التعليم فى ضوء التوجهات العالمية.

- وقد تساعد الدراسة القائمين على وضع السياسات وصانعى القرار بالجامعات العربية فى تفعيل ممارسات سياسات ضمان الجودة والاعتماد.
- من المحتمل آن تخدم الدراسة المجتمع المدنى من خلال توصياتها ومقترحاتها للوصول بخريج الجامعة الذي يحقق متطلبات سوق العمل
- من المأمول آن تزود الدراسة العاملين بالجامعات من أعضاء هيئة التدريس والاداريين بما يسهم فى تحسين أداءهم
- قد تؤدى نتائج الدراسة إلى تحديد الأولويات الضرورية فى طريق الإصلاح والتطوير، من أجل تمكين الجامعة من النهوض برسالتها المنوطة بها.

حدود البحث

يتحدد البحث الحالى على النحو التالى:

تقتصر الدراسة على ممارسات ضمان الجودة والاعتماد بالجامعات العربية (الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة - جامعة عين شمس بجمهورية مصر العربية- جامعة السلطان قابوس بسلطنة عمان - جامعة مؤتة بالمملكة الأردنية الهاشمية) على ضوء توجهات سياسات الجودة العالمية فى التعليم العالى التالية:(٢١)

١-استقلالية إدارة مراقبة الجودة.

٢- ضمان جودة المنافسة.

٣- اقتران (الحرية- المسئولية).

٤-الاهتمام بالمقاييس الكمية للجودة.

٥- تلبية مطالب عملاء الخارج.

٦- الحرص على تنمية المساعدين الفنيين.

٧- الادارة الذاتية من خلال فريق.

٨- دينامية سياسات الجودة.

منهج البحث

قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي الذى يعتمد علِى دراسةِ الواقع أوالظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيرا كيفيا حيث يصف الظاهرة ويوضح خصائصها، ووصفهًا كميًا ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى (٢٢).

مصطلحات البحث

تتحدد مصطلحات البحث كما يلى :

١- السياسات : Policies

التعريف اللغوى: قال ابن منظور: ساسَ وسِيسَ عليه أَي أَمَرَ وأُمِرَ عليه. والسِّياسةُ: القيامُ على الشيء بما يُصلِحه. والسياسةُ: فعل السائس .يقال: هو يَسُوسُ الدوابَّ إذا قام عليها وراضَها، والوالي يَسُوسُ رَعِيَّتَه.(٢٣)

وفي الأصل اللاتيني، تعني لفظة (سياسة)، تدبير شؤون الدولة،أوالمدينة،وأصبحت الآن تعني كل مايتعلق بشؤون الدولة، والعلاقات بين الدول،وخطط الأفراد والجماعات،الهادفة إلى تحقيق أهداف معينة".(٢٤)

التعريف الاصطلاحي : تشير لفظة سياسة Policy بمفهومها العام إلى:"تفكير منظم يوجه سلوك وتصرفات وبرامج دولة أومنظمة أوفرد.وعرفت بأنها:" إصدار قرار أو مجموعة من القرارات تعطي عدداً من التوجيهات العامة التي يسترشد بها في اتخاذ القرارات العلمية ووضعها موضع التنفيذ".(٢٥)

كما عرفت سياسة الجودة بأنها التوجهات و النوايا العامة لمنظمة ما فيما يتعلق بالجودة، كما تعبر عنها الإدارة العليا للمنظمة. (٢٦)

وتعرف أجرائيا: " بانها التوجهات والقرارات والخطط التى تضعها الجامعات العربية لتحقيق الجودة والوصول الى الاعتماد فى مجتمع المعرفة."

٢- ضمان الجودة :Quality Assurance

الضمان معناه لغويا الكفالة والالتزام ، ومنها ضمن الرجل ضمانا أي كفله أو التزم أن يؤدي عنه ما قد يقصر في أداءه ، ومنها ضمن الشيء أي جزم بصلاحيته وخلوه مما يعيبه ، والضمان في الاصطلاح معناه الكفالة أو الالتزام أو الصلاحية [٢٧].

أما الجودة فمعناها لغة صيرورة الشيء جيدا ، والجودة معناها الحُسن أو السخاء فيقال جود الثوب أي حُسنه وأناقته ويقال فلان جواد أي سخي [٢٨]، وفي الاصطلاح فمعني الجودة إخراج الشيء علي أحسن وجه أو أداء العمل علي أحسن صورة وبإتقان ، وضمان الجودة إذن معناه الالتزام بإخراج الشيء أو أداء العمل علي خير وجه من الحسن والأناقة والإتقان [٢٩].

ويعرف ضمان الجودة بأنه مجموعة الأنشطة التي تتخذها مؤسسة أو منظمة ما أو برنامج ما لضمان معايير محددة وضعت مسبقا لمنتج أو خدمة ما يتم بالفعل الوصول إليها بانتظام ، وهدف هذه الأنشطة أو العمليات هو تجنب عيوب في المنتجات أو الخدمات، ويمتد ضمان الجودة حتى يتم نشرنتائج العملية والمعايير للمجتمع التعليمي ، وللمجتمع بصفة عامة [٣٠].

كما يقصد بضمان الجودة الوسيلة للتأكد من تحقيق القدرة المؤسسية والفاعلية التعليمية وتطبيق المعايير الأكاديمية المستمرة من رسالة المؤسسة المعنية، والتي تم تعريفها وتحقيقها بما يتوافق مع المعايير المناظرة لها سواء قوميا أو عالميا، وأن مستوى جودة فرص التعلم والأبحاث والمشاركة المجتمعية تعتبر ملائمة وتستوفي توقعات مختلف المستفيدين عن طريق مجموعة من الوظائف أهمها التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة والتقويم [٣١].

٣- الاعتماد : Accreditation

تتطلب ممارسة الأعمال المهنية عادة نوعا من اعتماد من يمارسون هذه المهنة من أجل رفع كفاءتهم وتمييز مستويات جدارتهم. ومن الأمثلة الشائعة الاعتراف التى تسعى الجامعات للحصول عليه فى مجال التعليم [٣٢].

ويعرف بأنه "تأكيد وتشجيع المؤسسة التعليمية على اكتساب شخصية وهوية مميزة بناء على منظومة معايير أساسية تضمن قدرا من الجودة [٣٣].

كما يعرف الاعتماد الأكاديمي بأنه هو العملية التي تعترف Recognize من خلالها هيئة أوكالة بأن كلية College أو جامعة أو برنامج دراسي حقق متطلبات ومعايير ومؤهلات سبق تحديدها [٣٤].

فالاعتماد يعبر عن المكانة التي تحصل عليها المؤسسة أو البرنامج التعليمي مقابل استيفائها لمعايير الجودة النوعية، فهو عملية تقييم للمؤسسات أو البرامج التعليمية بشكل كلي أو جزئي ، بغرض التعرف على مدى وفاء المؤسسات أو البرامج التعليمية للمعايير التي وضعتها هيئات أو منظمات الاعتماد [٣٥].

ويشير البعض من المهتمين بضمان الجودة والاعتماد في التعليم العالي أن ضمان الجودة في التعليم العالي تجسدها تجربة ضمان الجودة في بريطانيا وتأخذ صورة الاعتماد في الولايات المتحدة وضمان جودة واعتماد كما في سويسرا [٣٦]، و من ثم فالاعتماد هو ضمان خارجي بأن المؤسسة، أو البرنامج، تحقق معايير متفق عليها بهدف تحقيق التميز، ولهذا يعتمد نظام الاعتماد علي ضمان الجودة [٣٧].

الدراسات السابقة

يعرض الباحث لعدد من الدراسات السابقة التى حصل عليها الباحث وذات صلة بموضوع البحث وسوف يعرضها من الأحدث إلى الأقدم على النحو التالى:

١- دراسة نوف بنت عبد العالي العجمي (٢٠١٩)[٣٨]

هدفت الدارسة إلى تقويم نظام ضمان الجودة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية من وجهة نظر عضوات هيئة التدريس" وذلك من خلال التعرف على درجة توفر الجودة في المدخلات،

والعمليات، والمخرجات المكونة لهذا النظام، كما هدفت إلى معرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠١) في تقدير أفراد العينة لدرجة توفر الجودة في مكونات نظام ضمان الجودة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية تعزى للرتبة الأكاديمية، وسنوات الخبرة، وعدد الدورات التدريبية في مجال الجودة. ولتحقيق أهداف الدارسة تم استخدام المنهج الوصفي المسحي، كما تم استخدام أداة الاستبانة التي تم تطبيقها على جميع عضوات هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية والبالغ عددهن (١٣٨٨) عضوة، استجاب منهن (١٥٥) عضوة، وبعد جمع البيانات وتحليلها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS) من خلال استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وكذا تحليل التباين الأحادي ONE WAY ANOVA تم التوصل إلى النتائج التالية:

١- إن درجة توفر الجودة في مدخلات نظام ضمان الجودة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية جاءت بدرجة توفر ٣.١٣٠ متوسطة بوجه عام، حيث بلغ متوسطها الحسابي.

٢- إن درجة توفر الجودة في عمليات نظام ضمان الجودة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية جاءت بدرجة توفر ٣.٤٣٠ كبيرة بوجه عام، حيث بلغ متوسطها الحسابي

٣- إن درجة توفر الجودة في مخرجات نظام ضمان الجودة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية جاءت بدرجة توفر ٣ .٢.١٥٠قليلة بوجه عام، حيث بلغ متوسطها الحسابي

٤- وجود فروق دالة إحصائيا عند مستوى دلالة٠.٠١ في تقدير أفارد العينة لدرجة توفر الجودة في مكونات نظام ضمان الجودة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية تعزى لمتغيرات الدارسة.

٢- دراسة محمد الدعيس ونبيلة الشويع(٢٠١٩)؛ [٣٩]

هدفت الدراسة إلى معرفة الممارسات الأكاديمية لأساتذة جامعة صناء في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي ووضمان الجودة من وجهة نظرهم ، واستخدمت الاستبانة لقياس تأثير متغيرات ، الرتبة العلمية ،سنوات الخبرة ،والكلية ،على ممارساتهم وشملت مجالات ستة هي : الإعداد والتنظيم ،إمكانية التوافر للطلبة ،والتقويم ، ومجال البحث العلمى وخدمة المجتمع ،ووزعت الأداة على عينة بلغت (٢٢٦) عضوا، اترجع منها (٣٠١) إستبانة ،مثلت نسبة (٢٠٪) من المجتمع البلغ عددهم (١٤٩٥)،واسفرت النتائج إلى ان مجال البحث العلمى وخدمة المجتمع جاء بالمرتبة الأولى بوسط حسابى (٢.٥٢) ،وبممارسة متدنية ، ويلية مجال إمكانية التوافر للطلبة بوسط حسابى (١.٩٩) وبممارسة متدنية ،ثم مجال التقويم بواسط حسابى (١.٨٤)وبمارسة متدنية ،وحصل مجال الدافعية ومشاركة الطلبة على المرتبة الرابعة بوسط حسابى (١.٧٧) وبممارسة متدنية جدا ،وجاء مجال مهارات التدريس في المرتبة الخامسة بوسط حسابى (١.٧٥) وبممارسة متدنية جدا ،أما مجال الإعداد والتنظيم فقد جاء في المرتبة السالدسة والأخير بوسط حسابى (١.٧٣) وبممارسة متدنية جدا ،وقد أظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائيا تعزى لمتغير الرتبة العلمية بين رتبة الاستاذة المشاركين وعدم وجودج فروق تعزى لمتغيرى سنوات الخبرة والكلية .

٣- دراسة مها بنت عبد الله الشريف (٢٠١٩)[٤٠]

هدفت الدراسة الى التعرف على الاحتياجات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس بالكلية الجامعية بالجموم وتحديد الصعوبات التي تواجههم وتحد من الاستفادة من البرامج التدريبية المقدمة لهم في ضوء معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي. وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واشتمل مجتمع الدراسة جميع أعضاء هيئة التدريس الإناث بالكلية الجامعية بالجموم، وتكونت عينة الدراسة من عينة عشوائية بسيطة قوامها (٣٠)مفردة من الإناث تم اختيارها بالطريقة العشوائية، وتمثلت أداة الدراسة في استبانة لجمع المعلومات، وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى واقع البرامج التدريبية المقدمة من عمادة ضمان الجودة ووحداتها في ضوء معايير الجودة الشاملة كان بدرجة متوسطة. حيث تبين أن غالبية أعضاء هيئة التدريس لديهم خلفية كافية لإعداد مقرر المادة وكذلك توصيف المقرر لكافة المقررات التي يتم تدريسها. بينما يوجد ضعف في الميزانية المخصصة للدورات في مجال الجودة. وأن مستوى الصعوبات التي تواجه أعضاء

هيئة التدريس كان بدرجة متوسطة، وجاءت أهم الصعوبات التي تحد من استفادة أعضاء هيئة التدريس من البرامج التدريبية المقدمة في مجال الجودة في تعارض أوقات الدورات مع المحاضرات، والعبء التدريسي، وكثرة الأعباء الإدارية. وأوصت الدراسة بضرورة عمل برنامج تدريبي سنوي متكامل لأعضاء هيئة التدريس يهتم بتطويرهم في مجال الجودة .الكلمات المفتاحية: التدريب، الجودة، الاحتياجات التدريبية، الجودة الشاملة.

٤- دراسة زميت الخيرو فرحي كريمة(٢٠١٨) [٤١]

لقد أصبح تحسين جودة التعليم العالي هدفا مهما لكل مؤسسات التعليم العالي التي تتطلع إلى تحقيق الريادة والتميز، وذلك لأن التحدي الكبير الذي يواجهها في الوقت الحاضر وفي المستقبل لم يعد يتمثل في مدى قدرتها على تقديم التعليم لكل الراغبين في الالتحاق ببارمجها المختلفة، ولكن يتمثل في مدى قدرتها على تقديم خدمة تعليمية بجودة عالية، وتناولنا في هذه الدارسة مفاهيم الجودة، الخدمة وجودة الخدمة كتوطئة للدخول إلى الجودة وضمان الجودة في التعليم العالي ومفاهيمهما إضافة إلى التطرق إلى أهداف، أهمية ومتطلبات ضمان الجودة ، هذه الأخيرة ترتكز على مبادئ، وتمر بعدة مارحل لتطبيقها في مؤسسات التعليم العالي كما تواجهها العديد من المعوقات .

٥- دراسة رحال نصر و حماش نادية (٢٠١٨): [٤٢]

هدفت هذه الورقة البحثية إلى معرفة معايير ومؤشرات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي انطلاقا من معرفة متطلباتها وشروطها وصولا إلى التدقيق للاعتماد الأكاديمي للارتقاء بمستوى الكفاءة والقدرة التنافسية لمخرجات التعليم والتى يتحقق معها التواجد لكليات الجامعة خاصة على خريطة الكليات والجامعات المميزة سواء على المستوى المحلى أو العالمي، والذي ينعكس إيجابياً على سوق العمل، فضلا عن ذلك التطرق إلى تجارب الدول العربية والغربية التى عملت على تطبيق نظام الجودة بمؤسسات تعليمها العالى وذلك بغية الوصول إلى منتجات تعليمية ذات جودة عالية وبموصفات عالمية.

٦- دراسة محمد السعدى وناصر الدحيانى(٢٠١٧)[٤٣]

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمى في جامعة أزال للتنمية البشرية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ، ولتحقيق هدف الدراسة تم اعتماد أحد أساليب المنهج الوصفى (التحليلى) ، وتكون مجتمع البحث من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة ، وتكونت عينة البحث من (٩١) عضو هيئة تدريس ،بنسبة(٤٨.٤٥٪) من إجمالي عدد افراد المجتمع الاصلى ، كما تم جمع البيانات بواسطة استبانة البيانات الشخصية ، ومعايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمى وتولا الدراسة إلى النتائج الآتية :

- حصلت المعايير ككل على متوسط حسابى (٣.٤٤)، وانحراف معيارى (٠.٧٥) وكان مدى التطبيق (عالية).
- لاتوجد فروق دالة إحصائياً بين استجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى تطبيق المعايير تعزى لمتغيرات الدراسة (الجنس –المؤهل العلمى – نوع الكلية –سنوات الخبرة).

وفى ضوء النتائج قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أبرزها ، ضرورة العمل على توفير مقومات تطبيق معايير الجودة والأعتماد الأكاديمى ،سواء كانت المادية أو اتلبشرية أو المالية وتهيئة البيئة التعليمية الإيجابية لتكون مناسبة ومهياة لتطبيق المعايير بشكل عام .

٧- دراسة أحمد جمعة يوسف داردراج (٢٠١٣): [٤٤]

هدفت الدراسة تقديم تصور مقترح لتطوير المناخ التنظيمى بالمدارس الخاصة فى فلسطين لتعزيز انتماء المعلمين لمهنتهم فى ضوء معايير الجودة والاعتماد.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى، وأعدت استبانة للتعريف على واقع المناخ التنظيمى بالمدارس الخاصة فى فلسطين ووزعت على أفراد العينة من المديرين (١٤) والمعلمين (٢٥٧).

وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها أن عوامل المناخ التنظيمى التى تساعد على زيادة انتماء المعلمين إلى مهنتهم فى المدارس الخاصة فى ضوء معايير الجودة والاعتماد، هو مجال المتعلم والمعلم والموارد البشرية والبيئة المدرسية وذلك من وجهة نظر المديرين والمعلمين.

٨- دراسة سهيل رزق دياب (٢٠٠٩) [٤٥] :

هدفت الدراسة بناء أداة موضوعية لقياس درجة استيفاء مبادىء إدارة الجودة الشاملة ومعاييرها فى مؤسسات التعليم العالى ، حيث تضمن المقياس (٥٢) فقرة تستوفى معايير الصدق والثبات ، وتغطى أربعة مجالات رئيسة فى إدارة الجودة (تهيئة متطلبات إدارة الجودة - متابعة عملية التعليم والتعلم وتطويرها - تطوير القوى البشرية - اتخاذ القرار وخدمة المجتمع)، وثمانية محاور (الطلاب - أعضاء هيئة التدريس-المناهج الدارسية - الادارة الجامعية - الامكانات المادية - الجامعة والمجتمع - استقلالية الجامعات أو المؤسسات- التنوع والتباين بين الجامعات) .

وقد طبق المقياس من قبل (٦٠) أستاذا وعضو هيئة تدريس فى جامعة القدس المفتوحة بقطاع غزة، وفى ضوء النتائج أوصت الدراسة بضرورة الافادة من هذا المقياس فى تحديد مدى توافر معايير الجودة الشاملة فى مؤسسات التعليم العالى لغرض تطوير عمليات التعليم والتعلم، وتحسين مخرجات العملية التعليمية وتجويدها.

٩- دراسة محمد أحمد غريب السيد (٢٠٠٨) [٤٦].

هدفت الدراسة تحديد الخطوات اللازمة للتخطيط لتطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في التعليم الجامعي الأزهري، ومن ثم وضع خطة استراتيجية مقترحة لتطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في التعليم الجامعي الأزهري كنتاج لعملية التخطيط.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، فضلا عن استخدام أسلوب التحليل الرباعي .SWOT Analysis ، توصلت الدراسة إلي بعض النتائج منها ضرورة الاستفادة من نقاط القوة وتلافي نقاط الضعف في نظام التعليم الجامعي الأزهري، والاستفادة من الفرص الخارجية، ومعرفة التهديدات والعمل علي مواجهتها عند التخطيط لتطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في التعليم الجامعي الأزهري، وقدمت عددا من الآليات منها إنشاء مركز للاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة علي مستوي الجامعة ، وكذلك إنشاء وحدة داخلية للاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في كل كلية، مع ضرورة تعين منسق للدراسة الذاتية، ولجنة توجيه، مع توفير وسائل الاتصال، والاستعانة بالخبراء والمتخصصين في تطوير المناهج بحيث تراعي معارف الطلاب ومهاراتهم واتجاهاتهم،مع ضرورة الاهتمام بتطوير نظام القبول ،و نظام التقويم والامتحانات،والتمويل، ثم قدمت الدراسة خطة استراتيجية مقترحة لتطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في التعليم الجامعي الأزهري.

١٠- دراسة Hoecht (2006) [٤٧].

هدفت الدراسة التعرف على الإطار المفاهيمي لنظام ضمان الجودة في المملكة المتحدة من خلال الكشف عن علاقاتها ببعض القضايا المهمة مثل الثقة Trust والضبط Controlوالاستقلالية المهنية professional Autonomyوالمحاسبية Accountabilityفي نظام التعليم العالي بالمملكة، واستخدمت الدراسة المقابلات الشخصية مع أعضاء هيئة التدريس في اثنين من الجامعات الجديدة في كليات إدارة الأعمال، حيث تتشابه كلتا الجامعتين في الخصائص الهامة حيث مرت كل منهما بتحولات في بدايات التسعينيات من القرن العشرين.

وتشير الدراسة إلي أن هناك تحول من أنظمة ضبط الجودة Quality Control Systemsغير الرسمية، والتي تعتمد علي الممارسات المحلية وعلي درجة هامة من الثقة والاستقلال المهني في بداية التسعينيات إلي عملية أكثر تنظيما وتوصيفا للفحص تعتمد علي أنظمة ضبط الجودة اليوم ، وأشارت أيضا إلي أهمية المحاسبية والشفافية Transparency باعتبارهما من الموارد المهمة التي يجب أن تطبقها الأنظمة التعليمية الأكاديمية ، ولكن أشارت أيضا إلي أن أسلوب الفحص المطبق في المملكة المتحدة يقدم نوعا واحدا من المحاسبية (أو المحاسبية ذات الاتجاه الواحد) علاوة

علي أنها تعلي من أهمية التنقيح والانتقاء القيمي Ritual Verification بدلا من الاهتمام بالثقة ، وكان هناك اهتمام كبير بالتوجه نحو التجديد والإبداع في العملية التعليمية والتعلمية.

تعقيب على الدراسات السابقة :

تناولت الدرسات السابقة الجودة والاعتماد فى التعليم العالى فى بعض الدول العربية ، كما أن معظم الدراسات استخدمت المنهج الوصفى ، كذا تناولت الدراسات السابقة بعض تجارب الجودة والاعتماد فى الجامعات العربية والاجنبية مما أفاد البحث الحالى فى تحديد تلك الجوانب و توضيح بعض المفاهيم التى ساهمت فى إثراء الدراسة الحالية ، وقد استفاد البحث الحالى من تحديد بعض المفاهيم الخاصة الجودة والاعتماد ، وقد أوضحت العديد من الدراسات السابقة أهمية تطبيق الجودة بالجامعات للوصول الى الاعتماد والقدرة على المنافسة في سوق العمل ، ويلاحظ أن هذه الدراسات ذات صلة وثيقة بموضوع البحث مما ساهم فى إثرائها .

خطوات البحث

يسير البحث وفق الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: الأسس النظرية والفكرية لضمان الجودة والاعتماد بالتعليم العالى بالوطن العربى: من حيث المفهوم، المراحل، والأنواع، هيئات ضمان الجودة والاعتماد بالدول العربية.

الخطوة الثانية: التوجهات العالمية لسياسات الجودة فى التعليم العالى.

الخطوة الثالثة: ممارسات الجودة والاعتماد بالجامعات العربية على ضوء التوجهات العالمية للجودة (الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة - جامعة عين شمس بجمهورية مصر العربية - جامعة السلطان قابوس بسلطنة عمان- جامعة مؤتة بالمملكة الأردنية الهاشمية).

الخطوة الرابعة: التوصيات والمقترحات الإجرائية.

وسوف يعرض الباحث للخطوات السابقة بشيء من التفصيل على النحو التالى:

الخطوة الأولي :الأسس النظرية والفكرية لضمان الجودة والاعتماد بالتعليم العالى بالوطن العربى :

أولاً: مفهوم ضمان الجودة ومراحل تطوره وأنواعه وتوضحه الدراسة كما يلي: -

١- مفهوم ضمان الجودة هو" ذلك النظام الذي يهدف ويكفل توفير الضمان بأن الرقابة الشاملة على الجودة TQC تجري وتمارس بصورة فاعلة. ويتضمن نظام ضمان الجودة مجموعة من الأفعال والتصرفات والأنشطة النظامية والمخططة من أجل توفير الثقة بأن المنتج (خدمة أو سلعة) سوف يلبي حاجات محددة ، ويسعى أن ضمان الجودة إلى منع وقوع مشكلات الجودة من خلال مجموعة من الأنشطة المخططة والنظامية، وبناء نظام جيد لإدارة الجودة وتقويم كفاءة هذا النظام وتدقيق عمليات النظام ومراجعته" (٤٨).

٢- مراحل تطور مفهموم الجودة:

يمثل ضمان الجودة واحدة من المراحل المهمة في تطور مفهوم الجودة وتطبيقاتها عبر تطور الفكر الإداري وممارساته، حيث إن ممارسات وتطبيقات الجودة مرت بالمراحل التطورية الآتية (٤٩)

أ- مرحلة الرقابة على الجودة بوسطة العامل، وامتدت حتى مطلع القرن العشرين.

ب- مرحلة الرقابة على الجودة بوسطة رئيس العاملين، وهذه المرحلة امتدت خلال العقدين الأول والثاني من القرن العشرين.

ج- مرحلة الرقابة على الجودة عن طريق الفحص والتفتيش، وامتدت خلال العقدين الثالث والرابع من القرن العشرين.

د- مرحلة الرقابة الإحصائية على الجودة Statistical Quality Control وهذه المرحلة امتدت عبر العقدين الخامس والسادس من القرن العشرين.
هـ - مرحلة الرقابة الشاملة وضمان الجودة، وهذه المرحلة بدأت وامتدت من العقد السابع من القرن العشرين وحتى الوقت الحالي.
و- مرحلة إدارة الجودة الشاملة TQM Total Quality Management وهذه المرحلة بدأت وامتدت منذ نهاية الثمانينيات من القرن العشرين حتى اليوم.
وينظر إلى ضمان الجودة على انه مجموعة من الأنشطة الرقابية التي تمارس بصورة مبكرة (أو وقائية) وتكفل وتعطي الثقة بعدم حصول انحرافات أو مشكلات ومنعها، ويهدف إلى توفير مستويات الجودة المقررة، ويمتد ضمان الجودة من تصميم المنتج (سلعة أو خدمة) إلى مدخلات هذا المنتج إلى إخضاعه للعمليات المناسبة إلى وصوله وتسليمه للمستفيد وإشباع حاجاته، والقيام بالتوثيق والتحسين المستمر Continuous Improvement في جميع أوجه النظام. وتعد مسألة ضمان الجودة من المسائل التي حظيت باهتمام كبير من المنظمة الدولية للمواصفات والمعايير International Organization of Standardization ISO وقد ظهر ذلك واضحا في إصدارها ISO-9000 لعام ١٩٩٤، إذ جرى التركيز في هذا الإصدار على مجموعة من العناصر والمتطلبات اللازمة لنظام ضمان الجودة.(٥٠)

٣- أنواع الاعتماد

يميز بين نوعين أساسيين للاعتماد الأكاديمي كما يلي:

أ- الاعتماد العام للمؤسسة /المؤسسي :Institutional Accreditation

يهتم الاعتماد المؤسسي بتقويم المؤسسة(الجامعة) بصفة عامة، باستخدام معايير الجودة التي تؤكد علي تحقيق رسالة المؤسسة وأهدافها, وتقوم به هيئات اعتماد قومية أو إقليمية حيث تعمل هذه الهيئات علي المستوي المؤسسي فقط Institutional Level بهدف التأكيد والضمان للرأي العام علي جودة المؤسسات التي تعتمدها، وبمجرد أن يتم اعتماد المؤسسة تستمر دورة الاعتماد لمدة عشر سنوات(٥١).

ويشتمل الاعتماد المؤسسي علي ما يطلق عليه الاعتماد الأولي / العام ويقصد بهذا النوع من الاعتماد التأهيل الأولي للمؤسسة التعليمية و هو خطوة مبدئية للتأكد من أن المؤسسة التعليمية قد استوفت الشروط و المعايير العامة كالمبنى والتجهيزات و المعامل وأماكن التدريب و المكتبة و المساحات الخضراء والملاعب، وأعضاء هيئة التدريس والجهاز الإداري و غير ذلك من الخصائص المؤسسية(٥٢) .

وبذلك يعتبر الاعتماد المؤسسي الآلية الأساسية لضمان الجودة ، وواحد من المداخل المهمة للتقويم والتحسين الذاتي self-improvement ، وهو عملية تحكمها رسالة المؤسسة وتعكس مدي التنوع في المؤسسات التعليمية، وكذلك قدرة الوحدات التعليمية علي التحسين المستمر لأهدافها وعملياتها وإنجازاتها (٥٣).

ب- الاعتماد التخصصي أو البرنامجي: Program/Specialized Accreditation

ويقوم بهذا النوع هيئات الاعتماد التخصصي حيث تهتم بتقييم البرامج منفردة، واعتماد التخصصات المهنية مثل الطب والمحاسبة والتربية، وفق المعايير الكمية المحددة للبرامج Quantitative Program- specific Standards دون الاكتراث برسالة المؤسسة وأهدافها (٥٤).

ويمنح هذا النوع من الاعتماد عادة للبرامج الأكاديمية المتخصصة بعد حصول المؤسسة التعليمية على الاعتماد المؤسسي (العام)، ويتم ذلك من خلال فحص دقيق لكل ما يتعلق بالبرامج الدراسية، و أعضاء هيئة التدريس ومؤهلاتهم الأكاديمية و خبراتهم ونشاطاتهم البحثية، وعدد الطلاب وسجلاتهم الأكاديمية، ومدى توافر مصادر التعلم، أي أن هذا النوع

بمثابة اعتراف بالكفاءة الأكاديمية لبرنامج دراسى معين ، تقوم به هيئة متخصصة، وتقرر أن البرنامج يحقق أو يصل الى الحد الأدنى من معايير الجودة المحددة من قبل هذه الهيئة أو المنظمة.

وترى بعض الدراسات إضافة نوع آخر لنوعي الاعتماد السابقين وهو الاعتماد المهني[٥٥] وهو كما يلي:

ج- الاعتماد المهني :Professional Accreditation

يختص الإعتماد المهنى بالإعتراف بجودة وكفاءة وأهلية الأشخاص لممارسة مهنة معينة أو الترخيص لمزاولة هذه المهنة، ويمنح هذا النوع من الاعتماد الشهادة الأكاديمية للمهنة كالطب والهندسة والمحاماة وغيرها من قبل مؤسسات اعتمادية تقوم بها كالنقابات أو الروابط المهنية الخاصة بكل مهنة[٥٦].

ويعرف الاعتماد المهنى بأنه الإعتراف بالكفاية لممارسة مهنة ما في ضوء معايير تصدرها هيئات ومنظمات مهنية متخصصة على المستوى المحلى والأقليمى[٥٧] ففي الدول المتقدمة يجب على الطالب الذي حصل على شهادة البكالوريوس في الطب مثلاً إجتياز إمتحان أو عدد من الامتحانات المهنية الخاصة للحصول على رخصة الممارسة في حقل الاختصاص[٥٨].

فإن الاعتماد المهنى يهدف إلى تقديم معايير للتميز Standards for Excellence في البرامج التعليمية والمؤسسات التعليمية بما يشجعها على التطوير والتحسين المستمر، علاوة على حثها على القيام بالمراجعة الدورية لبرامجها التعليمية وقدراتها وإمكاناتها المادية والبشرية بما يضمن جودة مستواها.

عملت معظم وزارات التعليم العالي العربية على إصدار قوانين وتشريعات خاصة بمعايير الاعتماد العام والخاص للجامعات الخاصة ، إلا أن هذه المعايير لا ترتقي إلى الحد الأدنى لمعايير الجودة العالمية ، حيث أنها معايير كمية بحتة تهدف إلى الوصول إلى قرار بإعطاء الترخيص لإنشاء جامعة أو إجازة البرامج الأكاديمية فيها[٥٩] تاركة قضية اعتماد الجامعات وبرامجها الأكاديمية وتقويم مستوى الجودة فيها مرتبط بتوجهات الجامعة نفسها[٦٠].

ثانياً هيئات ضمان الجودة والاعتماد في بعض البلدان العربية: -

وهناك توجهات إيجابية في معظم البلدان العربية نحو إنشاء هيئات مستقلة للاعتماد وضمان الجودة في التعليم، حيث تم استحداث حتى الآن حوالي (١٣) هيئة أو مجلس مستقل ضمان الجودة والاعتماد في بعض البلدان العربية مثل:

١. مجلس ضمان الجودة والاعتماد - اتحاد الجامعات العربية:

تم إنشاء مجلس ضمان الجودة والاعتماد وإقرار نظامه الأساسي وهيكله التنظيمي وتحديد مهام ووحدات المكتب التنفيذي له في العام ٢٠٠٧.[٦١] ووضع مجلس ضمان الجودة والاعتماد في اتحاد الجامعات العربية أدلة تسترشد بها الجامعات لتقويم جودة أدائها ، أو التقدم إلى مجلس ضمان الجودة والاعتماد للحصول على شهادة ضمان الجودة ومن هذه الأدلة:

أ- دليل التقويم الذاتي والخارجي للجامعات العربية أعضاء الاتحاد.

ب- دليل ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية أعضاء الاتحاد.

ج- دليل المؤشرات الكمية والمقاييس النوعية لقياس جودة أداء الجامعات العربية أعضاء الاتحاد.

د- دليل معايير جودة أداء الجامعات العربية.

ه- دليل ضمان الجودة والاعتماد للبرامج الأكاديمية.

و- إنشاء قاعدة البيانات والمعلومات للمؤشرات الكمية والنوعية.

إن الغرض من إعداد هذه الأدلة هي:

- **التقويم الذاتي للجامعات:** وهي عملية تقوم بها وحدة ضمان الجودة في الجامعة في ضوء الضوابط والمعايير المحددة في دليل التقويم الذاتي والخارجي المعد من قبل الأمانة العامة للاتحاد ويمكن أن يكون التقويم الذاتي للجامعة، القسم الدراسي، المنهج، أعضاء هيئة التدريس وغيرها. ويتكون الدليل من المحاور التالية:

الأول - رسالة الجامعة وأهدافها وبرامجها.

الثاني- الموارد المالية والمادية.

الثالث- الإدارة.

الرابع- البرامج والتخصصات الأكاديمية وتقويم الطلبة.

الخامس - أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم.

السادس - الطلبة.

السابع - البحث العلمي.

الثامن - خدمة المجتمع.

التاسع - المكتبات ومصادر المعلومات.

العاشر - العلاقات الثقافية والعلاقات العامة وشؤون الخريجين.

- **أسلوب التقويم الخارجي:** وهي عملية تقوم بها جهة خارجية يكلفها المكتب التنفيذي لضمان الجودة والاعتماد في الاتحاد أو وزارة التعليم العالي أو أية جهة أخرى وتعمل على تقويم الجامعة في ضوء ضوابط ومعايير تحدد من قبل الجهات الخارجية ويمكن أن يكون التقويم الخارجي للجامعة أو الوحدة أو القسم الدراسي أو منهج دراسي معين.

- **أسلوب المقارنات المرجعية:** وهي عملية مستمرة ومنتظمة تجرى لمقارنة نتائج أداء عمل المؤسسة مع نتائج العمل نفسه في مؤسسة أخرى من الاختصاص نفسه مع الأخذ بالاعتبار الأنشطة والعمليات الداخلية والوظائف التي تقوم بها المؤسسة.

- **تقويم الاقران:** ويعني عملية مشاركة ومساهمة أساتذة الجامعات والباحثين والممارسين المهنيين في إصدار الأحكام أو إعطاء النصائح أو إصدار القرارات بشأن اقتراح برامج أكاديمية جديدة أو الاستمرار في القائم منها أو تعديلها.

- **ضمان الجودة الشاملة للجامعة:** ويقصد بها تقويم جودة الجامعة كمنظومة متكاملة شاملة لكل مكوناتها وإبعادها ومجالاتها. وهي عملية مراقبة مستمرة لمدخلات وعمليات ومخرجات المؤسسة ومستوى الجودة الذي حققته او تعمل على تحقيقه مقارنة بالمستويات الوطنية أو العربية أو الدولية وغالبا ما يستخدم أسلوب معالجة النظم كنموذج تقويمي يتميز بالتفصيل والحساب الدقيق لجميع العناصر والمتغيرات المكونة للنظام من مدخلات وعمليات ومخرجات.

- **الاعتماد:** هو رتبة أكاديمية أو وضع أكاديمي علمي يمنح للمؤسسة أو البرنامج الأكاديمي مقابل استيفاء المؤسسة معايير الجودة الوطنية أو العربية أو الدولية وفق ما يتفق عليه من مؤسسات التقويم التربوية ويعد الاعتماد خطوة أساسية للمؤسسة للسير نحو التميز في إطار توافقها وانسجامها مع أفضل المعايير العالمية المعروفة وتيسير سبل الاعتراف بها من قبل الأوساط الأكاديمية والمهنية الدولية والقدرة على التنافس مع زميلاتها.

٢. هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي - الأردن: [٦٢]

أنشأت هيئة اعتماد وضمان جودة مؤسسات التعليم العالي في الأردن بموجب قانون التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٤) لسنة ٢٠٠٥ م، حيث تأسست كمجلس اعتماد لمؤسسات التعليم العالي يتبع

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إلا أن الطموح لتحسين نوعية التعليم وضمان جودته دفع نحو تحويل المجلس إلى (هيئة اعتماد مستقلة) عن الوزارة، وإكسابها الصفة المؤسسية لضمان الاستقلالية والمرونة الإدارية، حيث كانت الأهداف الكبرى لمجلس الاعتماد تتمثل في:

أ- التحقق من انسجام أهداف البرامج الأكاديمية المختلفة مع مهارات الطلبة المكتسبة.

ب- تعزيز شفافية ومصداقية الشهادات الممنوحة في عالم بلا حواجز.

ج- انسجام العملية التعليمية مع متطلبات السوق وخطط التنمية الاقتصادية.

د- استمرارية الارتقاء بنوعية التعليم العالي.

ه- تعزيز مقررات مؤسسات التعليم العالي على مواجهة تحديات المعرفة على مستوى عالمي.

بينما تنقسم أنواع الاعتماد لمجلس اعتماد مؤسسات التعليم العالي في الأردن إلى:

الأول: الاعتماد العام للجامعات، ويحدد الطاقة الاستيعابية العامة للجامعة.

الثاني: الاعتماد الخاص للبرامج الأكاديمية، ويحدد الطاقة الاستيعابية للتخصص الأكاديمي.

الثالث: تخضع الجامعة لإجراءات متابعة الاعتماد العام مرة كل ثلاث سنواتٍ كحدٍ أقصى ومتابعة الاعتماد الخاص للبرامج الأكاديمية مرة كل سنتين كحدٍ أقصى، بدءا من تاريخ آخر قرار للاعتماد العام أو الخاص.

أما محاور الاعتماد العام للجامعات في مجلس الاعتماد فتصنف إلى:

- التنظيم الإداري والأكاديمي.
- الهيئة التدريسية.
- المباني والمرافق الأكاديمية.
- المختبرات.
- الأجهزة والتجهيزات والوسائل التعليمية.
- المكتبة.
- القبول والتسجيل.
- المرافق العامة والخاصة.

وكان هدف مشروع قانون إنشاء هيئة اعتماد وضمان جودة مؤسسات التعليم العالي لتحقيق ما يلي:

- تحقيق أهداف الهيئة من خلال مجلس يتألف من أحد عشر عضواً يتم اختيارهم من حملة رتبة الأستاذية ومن أعضاء هيئة التدريس العاملين في مؤسسات التعليم العالي الرسمية والخاصة، ومن قطاعات الإنتاج والخدمات المختلفة
- وضع معايير الاعتماد وضمان الجودة بأشكالها المختلفة.
- اعتماد مؤسسات التعليم العالي في المملكة الأردنية الهاشمية، واعتماد برامجها الأكاديمية، وتقييم هذه المؤسسات وجودة برامجها والأسس الصادرة عن المجلس والقوانين والأنظمة والتعليمات ذات العلاقة.
- إشراك مؤسسات التعليم العالي في تحقيق أهداف الهيئة لتطوير التعليم العالي في المملكة وتحسين نوعيته.

وبناء على ذلك تم تحديد المعايير لكل من هيئات التدريس ومشرفي المختبرات والمباني والمرافق الأكاديمية وقاعات التدريس والمدرجات والمختبرات المتخصصة والمشاغل ووحدة القبول

والتسجيل والمكتبة والملاعب الرياضية، والعيادات الصحية والمرافق العامة والأجهزة والوسائل التعليمية، كما تم اعتماد تعليمات وأسس رفع الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم واعتماد البرامج الأكاديمية ومحاور الاعتماد العام للدراسات العليا وحساب الطاقة الاستيعابية للدراسات العليا.

٣. الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد - جمهورية مصر العربية: (٦٣)

تم إنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد ٥ يونيو ٢٠٠٦ بموجب القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٦ وتهدف الهيئة إلى ضمان جودة التعليم وتطويره المستمر من خلال:

أ- نشر الوعي بثقافة الجودة.

ب- التنسيق مع المؤسسات التعليمية بما يكفل الوصول إلى منظومة متكاملة من المعايير وقواعد مقارنات التطوير وآليات قياس الأداء استرشادا بالمعايير الدولية وبما لا يتعارض مع هوية الأمة

ج- دعم القدرات الذاتية للمؤسسات التعليمية للقيام بالتقويم الذاتي.

د- توكيد الثقة على المستوى المحلى والإقليمي والدولي في جودة مخرجات العملية التعليمية بما لا يتعارض مع هوية الأمة.

ه- التقويم الشامل للمؤسسات التعليمية وبرامجها طبقاً للمعايير القياسية والمعتمدة لكل مرحلة تعليمية ولكل نوع من المؤسسات التعليمية.

ومن الأنشطة التي قامت بها الهيئة الانتهاء من إعداد أدلة الاعتماد المؤسسي، المعايير القومية الأكاديمية القياسية لقطاعات التعليم العالي، دليل اعتماد البرامج التعليمية ، الأدلة والأدوات المساعدة لتطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس والمستويات المعيارية لمعايير المعلم الجامعي ، كما قامت الهيئة بوضع الخطة الإستراتيجية الخمسية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢م والتي تضم مجموعة من الأنشطة في ما يخص التعليم العالي منها:

الأول - إجراء عملية التقويم واعتماد نحو ٨٠٪ على الأقل من مؤسسات التعليم العالي بنهاية ٢٠١٢

الثاني- إتمام التدريب والترخيص لقاعدة من المراجعين لا تقل عن ٦٥٠٠ مراجع معتمد بنهاية ٢٠١٢

الثالث- توقيع اتفاقيات اعتراف متبادل مع مؤسسات دولية مهنية متخصصة في مجال ضمان جودة التعليم والاعتماد وذلك لخمسة تخصصات على الأقل بنهاية ٢٠١٢م.

الرابع- الاشتراك في عدد من الشبكات الإقليمية والدولية لمؤسسات ضمان جودة التعليم والاعتماد.

الخامس- بدء نشاط التقويم والاعتماد لبعض مؤسسات التعليم العالي على المستوى العربي والإفريقي عام ٢٠١٢م.

٤. الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي - المملكة العربية السعودية (٦٤)

تم إنشاء الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي بناءً على الموافقة السامية الكريمة رقم ٧/ب/٦٠٢٤ بتاريخ ١٤٢٤/٢/٩هـ على قرار مجلس التعليم العالي رقم ١٤٢٤/٢٨/٣هـ في جلسته الثامنة والعشرين المنعقدة بتاريخ ١٤٢٤/١/١٥هـ تتمتع هذه الهيئة بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري والمالي تحت إشراف مجلس التعليم العالي وهي السلطة المسئولة عن شؤون الاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي فوق الثانوي عدا التعليم العسكري لإمكانية الارتقاء بجودة التعليم العالي الخاص والحكومي ، وضمان الوضوح والشفافية ، وتوفير معايير مقننة للأداء الأكاديمي . وتهدف الهيئة إلى:

أ- وضع قواعد ومعايير وشروط التقويم والاعتماد الأكاديمي، وصياغة الضوابط التي تكفل تطبيقها في المؤسسات الأكاديمية المختلفة بعد الثانوية العامة.

ب- وضع القواعد والمعايير الإطارية المتعلقة بمزاولة العمل الأكاديمي، مثل التدريس والتدريب، وصياغة الضوابط التي تكفل تطبيقها في المؤسسات الأكاديمية المختلفة، وإعداد اللوائح التي تنظم الإشراف على هذه المهن في تلك المؤسسات.

ج- الاعتماد العام للمؤسسات الجامعية الجديدة أو ما يعادلها مثل الكليات والمعاهد، واعتماد أقسامها وتخصصاتها وخططها الأكاديمية.

د- المراجعة والتقويم الدوري للأداء الأكاديمي للمؤسسات الجامعية القائمة أو ما يعادلها، واعتماد أقسامها وخططها الدراسية أكاديميا مثل الكليات والمعاهد وتقويمها بشكل دوري.

ه- التنسيق حيال اعتماد برامج وأقسام مؤسسات التعليم العالي في المملكة أكاديميا من جهات الاعتماد العالمية.

و- تقويم واعتماد برامج البكالوريوس، والدبلوم العالي بعد البكالوريوس والماجستير، والدكتوراه أو ما يعادلها، والمراجعة الدورية لمتطلباتها.

ز- تقويم واعتماد البرامج التخصصية الأكاديمية، بعد الثانوية العامة، مثل برامج الكليات المتوسطة والدبلومات العلمية سواء الحكومية أم الأهلية.

ح- تقويم واعتماد البرامج ذات الصبغة التدريبية والتعليمية في المؤسسات التعليمية الحكومية والأهلية.

ط- المشاركة في اقتراح الخطط العامة لإعداد وتطوير الأداء الأكاديمي في المجالات المختلفة، وللهيئة تشكيل لجان أكاديمية دائمة ولجان أخرى مساندة دائمة أو مؤقتة ويكون أعضاء هذه اللجان من بين أعضائها أو من غيرهم.

ي- نشر المعلومات والبيانات الخاصة بالاعتماد لأغراض التوعية والإعلام والبحث العلمي وإتاحتها للجهات والأفراد الراغبين للإطلاع عليها.

وقد نفذت الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي باعتبارها السلطة المسئولة عن شؤون الاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم فوق الثانوي عدا التعليم العسكري، ثلاثة مشاريع منذ تأسيسها. وتتمثل هذه المشاريع في مشروع التطبيق التجريبي لنظام الاعتماد وضمان الجودة، ومشروع برنامج المنح الدراسية للمتفوقين من طلبة مؤسسات التعليم العالي الأهلي، ومشروع التقويم التطويري لنظام الاعتماد وضمان الجودة، ويعتبر استكمالا للجهود المبذولة لتفعيل نظام التقويم والاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة الذي أعدته الهيئة.([٦٥])

٥. هيئة ضمان جودة التعليم - البحرين:

تم إنشاء هيئة ضمان الجودة بموجب المرسوم الملكي رقم ٣٢ لسنة ٢٠٠٨[٦٦] كهيئة مستقلة لضمان جودة التعليم تكون مهمتها مراقبة أداء جميع المؤسسات التعليمية والتدريبية وتشجيع الجودة والتميز في جميع مراحل النظام التعليمي في مملكة البحرين، وتتركز مسئولية الهيئة في إجراء عمليات مراجعة منتظمة لأداء المدارس ومؤسسات التعليم الفني والمهني وكذلك مراجعة جودة أداء مؤسسات التعليم العالي وإدارة الامتحانات ، وتتكون الهيئة من الأقسام التالية:

أ- وحدة مراجعة أداء المدارس.

ب- وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم الفني والمهني.

ج- وحدة مراجعة جودة أداء مؤسسات التعليم العالي.

د- وحدة الامتحانات الوطنية.

ومن أبرز النشاطات التي قامت بها الهيئة البدء بالمراجعة المؤسسية لجامعات البحرين حيث باشرت عملها ابتداءً من سبتمبر ٢٠٠٨م، بينما بدأت بالمراجعة البرامجية في يناير ٢٠٠٩م، وفيها بدأت بمراجعة برامج إدارة الأعمال في الجامعات الـ ١٤ القائمة في المملكة حالياً ومن المتوقع الانتهاء منها في سبتمبر ٢٠١٠م.

٦. الهيئة العليا للاعتماد والتقويم - السودان[٦٧]

أنشأت الهيئة العليا للتقويم والاعتماد في النصف الثاني من عام ٢٠٠٣م كهيئة مستقلة تعمل على تحسين الأداء وتجويده والارتقاء به وضمان نوعية المخرجات في مؤسسات التعليم العالي. تتكون الهيئة من خمس دوائر رئيسة وتتألف هذه الدوائر من عدد من الوحدات ذات الاختصاص الدقيق:

- دائرة التقويم.
- دائرة التنسيق والاعتماد.
- دائرة التنسيق مع لجان التقويم الذاتي في مؤسسات التعليم العالي.
- دائرة الشئون المالية والإدارية.
- دائرة التدريب.

تهدف الهيئة العليا للتقويم والاعتماد للتعليم العالي في السودان إلى استحداث هيكلية إدارية علمية نوعية تبنى وفق سياقات موضوعية تمتلك معايير كفاءة أداء معتمدة لمؤسسات التعليم العالي السودانية بغية ضمان الجودة وتطوير كفاءة أدائها ومساعدتها في تحقيق أهدافها في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع ضمن سياقات وأعراف المستوى المقبول عالمياً.

٧. مجلس الاعتماد - سلطنة عُمان[٦٨]

تم إنشاء مجلس الاعتماد في العام ٢٠٠١م ليكون الجهة المسئولة عن تنظيم عملية الاعتماد والتقويم وضبط الجودة بمؤسسات التعليم العالي بسلطنة عمان.

ومن أهم إنجازات مجلس الاعتماد في عامي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ تدقيق جودة مؤسسات التعليم العالي وتم ذلك عن طريق إعداد دليل لتدقيق جودة مؤسسات التعليم العالي ويهدف هذا الدليل إلى مساعدة مؤسسات التعليم العالي كافة للتحضير لعمليات تدقيق الجودة ، حيث يتكون النظام الجديد لاعتماد مؤسسات التعليم العالي من مرحلتين : الأولى هي تدقيق الجودة والثانية التقييم مقابل المعايير المؤسسية ، ويشمل الدليل على قواعد وإجراءات تدقيق الجودة بالإضافة إلى الطرق والإجراءات المتبعة في مجال ضمان الجودة وتحسين النوعية ، حيث تم الانتهاء من إعداد الدليل واعتماده من قبل مجلس الاعتماد في يناير ٢٠٠٨م وتم توزيعه على جميع مؤسسات التعليم العالي في السلطنة .

كما تم وضع جدول زمني لعمليات التدقيق يهدف إلى مساعدة مؤسسات التعليم العالي للاستعداد لإجراء الدراسة الذاتية والتخطيط لعمليات التدقيق، كما سيساعد المجلس في التخطيط لعمليات تدقيق الجودة للعامين القادمين بما يتناسب مع استعداد مؤسسات التعليم العالي، مع العلم بأن خطة المجلس تتضمن الانتهاء من الجولة الأولى لتدقيق جودة مؤسسات التعليم العالي كافة خلال ست سنوات.

٨. المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية - ليبيا [٦٩]

تم إنشاء مركز ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي بموجب القرار رقم (١٦٤) لسنة ٢٠٠٦، وهو الجهة المعنية قانوناً بموضوع ضمان الجودة والاعتماد بمؤسسات التعليم العالي بالجماهيرية العظمى. يقدم المركز إسهامات فعالة وإبداعية بكل مهنية (احترافية) من أجل التحسين والتطوير المستمر في كافة قطاعات التعليم العالي، وأن يكون المركز مرجعية قيادية لضمان الجودة في ليبيا وأحد بيوت الخبرة والمراكز المعترف بها عالمياً.

ويسعى المركز إلى تصميم وتطوير وتطبيق نظام شامل للتقويم وضمان الجودة والاعتماد بمؤسسات التعليم العالي الوطنية من أجل تطوير العملية التعليمية للوصول إلى أعلى مستويات الجودة والكفاءة والتميز، بما يمكنها من الارتقاء بمستوى الخريجين والأنشطة البحثية والمعرفية للمساهمة في تحقيق أهداف ومتطلبات التنمية والمنافسة في أسواق العمل المحلية والإقليمية والدولية.

ومن أهم الأنشطة التي قام بها المركز في مجال اعتماد مؤسسات التعليم العالي إجراء عملية التدقيق للجامعة الليبية الدولية للعلوم الطبية في الفترة 4-2/٥/٢٠٠٨ لغرض منح الجامعة الاعتماد المبدئي المؤسسي، كما أجرى عملية التدقيق لجامعة طرابلس الأهلية وتم منحها الإعتماد المبدئي المؤسسي، بينما رفض اعتماد كل من جامعة هانيبال وكلية صقر للحاسبات بعد إجراء عملية تدقيق الجودة لكل منهما.

٩. مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في التعليم العالي - اليمن:

وهو لا يزال حديث النشأة حيث أنشئ بموجب القرار الجمهوري رقم ٢١٠ بتاريخ ٢٠٠٩/٨/٢٧م الذي قضى بتشكيل مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في التعليم العالي والذي سيكون من مهامه وضع الآلية المتكاملة لعمليات ضمان الجودة والاعتماد في مؤسسات التعليم العالي، ومنح التراخيص لمؤسسات التعليم العالي الحكومي والأهلي ونشر ثقافة الجودة وأنظمتها ومعاييرها بين مسئولي الجامعات وأعضاء هيئة التدريس والإداريين

١٠- الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة النوعية لمؤسسات التعليم العالي - فلسطين[٧٠]

تمّ تأسيس الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة والنوعية كهيئة شبه مستقلة في إطار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في ٢٠٠٢/١/٢٧، والهدف العام من وجود هذه الهيئة هو تحسين نوعية التعليم العالي الفلسطيني وترشيده ليتجاوب مع الأولويات الإستراتيجية الوطنية، وضبط الجودة والنوعية من خلال منهجية وتعليمات واضحة لاعتماد البرامج الجديدة وللتقييم المستمر للبرامج القائمة.

للهيئة نظام داخلي يحدد مسؤولياتها ومهامها، اعتماداً على قانون التعليم العالي الذي أقر عام ١٩٩٨. تتخذ الهيئة قراراتها في إطار مجلس الهيئة المكوّن من ٩ أعضاء من الأكاديميين المهنيين المستقلين، وترتكز منهجية عمل الهيئة بالأساس على الاستفادة من الخبرات المهنية ذات النوعية العالية، المتوفرة في فلسطين وخارجها، تعتمد المنهجية على التدخل التقييمي في ثلاث مراحل:

الأولي. تقييم الطلبات لفتح مؤسسات أو برامج جديدة.

الثانية. تقييم شمولي لجميع البرامج المعتمدة.

الثالثة. تقييم مرحلي سنوي للبرامج التي حصلت على اعتماد مشروط.

وقد أنجزت الهيئة مجموعة من الوثائق الأساسية لاعتماد وتقييم البرامج. وهي:

- منهجية الاعتماد والجودة والنوعية.
- دليل إرشادي لإجراء التقييم وإعداد التقارير.
- تعليمات بخصوص اعتماد البرامج الأكاديمية".
- نموذج طلب اعتماد للبرامج.
- التقييم الشامل للبرامج الأكاديمية - المرحلة الأولى.
- وثيقة مشروع للتمويل "تقييم نوعية البرامج الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية" (٢٠٠٣/١) بالإنجليزية.

كما أعدت الهيئة خطة شاملة للبدء في تقييم جميع البرامج القائمة في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية، والتي تتكوّن من خمس مراحل يتوقع أن يتم إنجازها خلال فترة ٥ سنوات،

وأن تركز كل مرحلة على مجموعة من التخصصات بحيث أن يكون عمر البرامج الخاضعة للتقييم لا يقل عن خمس سنوات، وأن يكون البرنامج قد خرّج فوجا واحدا على الأقل.

أما المرحلة الأولى من التقييم الشمولي للبرامج تستهدف التخصصات في العلوم الصحية والتي تشمل حوالي ٧٠ برنامجا، وقد أرسلت الوثائق ذات العلاقة لجميع المؤسسات، وطلب من المؤسسات تشكيل اللجان التوجيهية للتقييم الذاتي.

١١- هيئة الاعتماد الأكاديمي - الأمارات [٧١]

تم تأسيس هيئة الاعتماد الأكاديمي عام ١٩٩٩ بهدف الإشراف على معايير الترخيص والاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي الخاصة ، والتأكد من التزام هذه المؤسسات بمسؤولياتها في تطبيق المعايير التي تضمن جودة المخرجات التعليمية وكفاءة الخريجين . وقد قامت الهيئة بما يلي:

أ- وضع كتيب معايير الترخيص الذي يتضمن الإجراءات والمعايير التفصيلية المطلوبة لترخيص مؤسسات التعليم العالي الخاصة واعتماد برامجها الأكاديمية، ونشر هذا الكتيب وتوزيعه.

ب- وضع معايير الترخيص لمؤسسات الخدمات الأكاديمية وذلك للمؤسسات التي تقدم تسهيل الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي خارج الدولة وداخلها.

ج- عقد اجتماعات مع كل من المسئولين الأكاديميين الرئيسين بمؤسسات التعليم العالي الخاصة المسجلة لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، لمناقشة وتوضيح الإجراءات والمعايير الخاصة بترخيص المؤسسات واعتماد برامجها الأكاديمي.

د- في إطار إجراءات ومعايير الترخيص، القيام بزيارات ميدانية لمواقع عدد من مؤسسات التعليم العالي الخاص، وقد أسفرت هذه الزيارات عن تسجيل ٢٣ مؤسسة تعليمية كمؤسسات للتعليم العالي معترف بها من قبل الوزارة داخل الدولة.

ه- القيام بزيارات ميدانية لتقييم البرامج الأكاديمية بواسطة ممثلي الهيئة ولجان من خبراء عالميين في حقول التخصص المختلفة، وقد أسفرت هذه الزيارات الميدانية عن اعتراف الوزارة بعدد ٨٤ برنامجا أكاديميا من تلك التي تطرحها مؤسسات التعليم العالي الخاص بالدولة.

و- كما أسفرت الزيارات الميدانية عن حصر عدد ٢٦ مؤسسة تعليمية غير مستوفية لمتطلبات ومعايير الترخيص وقد تم إبلاغها بالقرار المناسب لكل منها، أما بالاعتراف أو الإنذار أو وضعها تحت الاختبار لحين تقدمها مرة أخرى في خلال فترة زمنية محددة للحصول على شهادة الصلاحية بالعمل في مجال التعليم العالي.

١٢-الهيئة الوطنية للتقييم وضمان الجودة والاعتماد - تونس [٧٢]

تم إنشاء الهيئة الوطنية للتقييم وضمان الجودة والاعتماد بموجب القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٨م كهيئة مستقلة تتولى عملية التقييم وضمان الجودة والاعتماد بالتعليم العالي، وتتمثل مهامها في:

أ- تقييم مؤسسات التعليم العالي وبرامجها عن طريق تدقيق الأداء الأكاديمي والمؤسسي استنادا إلى معايير الجودة المعتمدة بهدف تحديد الإجراءات المناسبة للارتقاء بمستوى أداء المؤسسة والنهوض به بفاعلية وكفاءة، حيث يشمل التقييم:

- الأقسام والتخصصات.
- البرامج.
- الأداء العلمي والأكاديمي للمدرسين وإنتاجهم العلمي.

- النتائج المسجلة على مستوى التعلم والقدرات الإبداعية للمتخرجين.
- الشراكة مع الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الوطنية والأجنبية ومع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية.
- التصرف الأكاديمي والمالي والإداري.

ويتم التقييم داخليا عن طريق الوحدات المنشأة لهذا الغرض في الجامعات أو مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، حيث تقوم بإعداد تقارير سنوية تحتوي على تحليل لأوضاع المؤسسة كما تقوم بوضع الخطط اللازمة وإقتراح الإجراءات الضرورية لتطوير أداء المؤسسة والرفع من مستواها وتقديمها إلى الهيئة الوطنية للتقييم وضمان الجودة. وتتولى الهيئة الوطنية عملية التقييم الخارجي لمؤسسات التعليم العالي عن طريق فريق من الخبراء الذين يعملون تحت إشراف الهيئة وبحسب الأولويات المحددة من قبل وزارة التعليم العالي.

ب- وضع معايير الاعتماد وضمان الجودة المختلفة لمؤسسات التعليم العالي وخاصة على مستوى:

- الإتقان في اكتساب العلوم والمهارات.
- كفاءة الأداء المهني للخريجين.
- فاعلية البحث العلمي والتجديد التكنولوجي.
- مدى ملائمة العملية التعليمية مع متطلبات سوق العمل.

ج- اعتماد مؤسسات التعليم العالي وفقاً لمعايير ضمان الجودة المحددة.

١٣- المنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم[٧٣]

المنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم (AROQA) (الشبكة العربية لضمان الجودة والإعتماد في التعليم سابقاً) هي جمعية دولية غير ربحية تأسست في بلجيكا في شهر يوليو عام ٢٠٠٧ وغايتها الأساسية النهوض بمستوى جودة التعليم العالي بشكل عام مع التركيز على العالم العربي بشكل خاص، حيث تقوم المنظمة بما يلي:

أ- إنشاء الروابط والعمل على نحو وثيق مع هيئات الاعتماد الدولية لتسهيل وضع المعايير والقياس والتعلم المتبادل ونشر الممارسات الجيدة عبر العالم العربي وفي العالم.

ب- التنسيق مع وكالات الاعتماد المحلية العربية فيما يخص معايير الاعتماد ومقاييسه.

ج- نشر الوعي حول التعليم المتميز في مؤسسات التعليم في العالم العربي.

د- توفير خدمات الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي العربية التي تحظى بالتقدير وترمز إلى التميز في التعليم.

ه- الإشراف على تأسيس نظام تصنيف الجودة للجامعات العربية.

و- تأسيس شبكة تختص بجودة التعليم تتيح المجال للتفاعل واللقاءات المنتظمة بين النظراء لتبادل الخبرات وتقييمها.

ز- نشر التعلم المتبادل والممارسات الجيدة عبر العالم العربي وفي العالم ككل.

١٤- الشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي[٧٤]

أنشئت الشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي في حزيران / يونيو ٢٠٠٧ كمنظمة غير حكوميه لا تستهدف الربح، الهدف من إنشاءها هو:

أ- تبادل المعلومات حول ضمان الجودة.

ب- بناء هيئات جديدة لضمان الجودة.

ج- وضع معايير جديدة لإنشاء هيئات ضمان الجودة أو دعمه.

د- نشر الممارسات الجيدة في ضمان الجودة.

ه- تعزيز الاتصال بين هيئات ضمان الجودة في البلدان المختلفة.

وتنضم في الشبكة كل من هيئات الاعتماد والجودة في الوطن العربي التالية:

- هيئة الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي الأردنية.
- هيئة ضمان الجودة والاعتماد في فلسطين.
- هيئة الاعتماد الأكاديمي في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- هيئة التقويم والاعتماد في السودان.
- الهيئة الوطنية للاعتماد الأكاديمي والتقويم في السعودية.
- مجلس الاعتماد العماني.
- مجلس ضمان الجودة في البحرين.
- مركز ضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية ـ ليبيا.
- الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد الأكاديمي في مصر.

يلاحظ مما سبق أن :

- هناك تشابهه فى المهام وتداخل فى الادوار لهذه الهيئات .
- الجهود المبذولة فى موضوع ضمان الجودة على مستوى الدول العربية غير كافية في خضم التطوير المعرفي والمنافسة وزيادة الطلب من قبل الطلبة للالتحاق بالجامعات.
- غياب الدراسات التى تتحدث عن نموذج نظرى معين ناتج من تطبيق مفاهيم الجودة على المستوى العربى.
- عدد من الجامعات لم يتمكن من ترجمة معايير الجودة الى ممارسات فعلية على ارض الواقع.
- هناك تفاوت فى عمل هذه الهيئات من حيث الشمولية وطبيعة العمل والنوعية.
- ان عمليات ضمان الجودة تتم فى اطار رسمى ذا طابع حكومى او شبه حكومى
- تتمتع هذة الهيئات الى حد ما باستقلالية من حيث التشكيل والبنية وطريقة العمل، حيث ان لها نظام داخلى يضبط عملها.

الخطوة الثانية التوجهات العالمية لسياسات الجودة فى التعليم العالى .

تعد توجهات سياسات الجودة ومغزاها فى التعليم العالى ، المرشد الأساس للأداء وكلها قابلة للامتداد للتعليم العالى ،وسوف يتناول البحث أهم تلك التوجهات على النحو التالى ([٧٥]):

١-استقلالية إدارة مراقبة الجودة:

من سياسات الجودة العالمية فى كل مؤسسة إنتاجية أو خدمية تميز إدارة مراقبة الجودة بالاستقلالية عما تراقبهم مع تطبيق المعايير العالمية بشفافية تامة فى الرقابة دون خوف من ثواب أو عقاب من أى مسئول فى المؤسسة.

٢ -ضمان النجاح فى المنافسة:

لا يتم عرض المنتج أو الخدمة فى السوق إلا بعد التأكد من ضمان النجاح فى المنافسة مع الآخرين، مما يتطلب تعرف مستويات منتجات وخدمات المؤسسات المنافسة، ثم العمل على تحسين أو تطوير أو استحداث المنتجات والخدمات.

٣ - اقتران الحرية / المسئولية:

أتاحت سياسات المؤسسات الإنتاجية والخدمية الحرية لكل موظف مهما كانت درجته الوظيفية من القمة إلى القاع لكى يتصرف لتحقيق الجودة كغاية نهائية، ولكن فى نفس الوقت يتحمل مسئولية تصرفه، مذهب منتصف الطريق(الحقوق / الواجبات) مع إعطاء الحقوق للعاملين قبل محاسبتهم على الواجبات.

٤- الاهتمام بالمقاييس الكمية للجودة:

من سياسات المؤسسات الإنتاجية والخدمية استخدام مقاييس كمية للجودة فى ضوء مستويات الذي يحدد الجودة لمستوى قياسية عالمية، مثل استخدام أسلوب السيجمات الستة Six Sigma ألا تتجاوز العيوب ٣٤ حالة فقط كل عشرة ملايين من المنتجات والخدمات أى بنسبة ٠,٠٠٠٠٣٤

٥- تلبية مطالب عملاء الخارج External Customers :

من سياسات المؤسسات الإنتاجية والخدمية تعرف مطالب ومواصفات عملاء الخارج فى المنتجات والخدمات، والعمل على الوفاء بها، لإرضائهم من ناحية، ولضمان رواج المنتج او السلعة وبالتالى زيادة الربحية والعائد من منطلق أن (الزبون على حق)

٦- الحرص على تنمية المساعدين الفنيين Technical Assistance

من سياسات المؤسسات الإنتاجية والخدمية الحرص على تنمية المساعدين الفنيين، لأنهم فى حاجة مستمرة الى اكتساب مهارات جديدة أو صقل مهارتهم القائمة فى تشغيل وصيانة الأجهزة المؤثرة على جودة المنتج والخدمة.

يمكن أن يمتد ذلك إلى سياسة التعليم العالى فى تقسيم مرحلة البكالوريوس أو الليسانس إلى مرحلتين الأولى لتخريج فنيين، والثانية لتخريج حملة المؤهل الجامعى العالى، مع إنشاء مراكز جامعية ذات طبيعة خاصة للتدريب على مستحدثات سوق العمل، او المجتمع المدنى وتحقيق متطلباتها.

٧- الإدارة الذاتية خلال فريق Self-Management Team (SMT) :

تتميز إدارة المؤسسات الإنتاجية والخدمية ذاتيا وخلال تطبيق أسلوب فريق العمل الإدارى بما يلي:

أ- وضع سياسة تخصصية متميزة للجودة تتلاءم مع طبيعة عمل المؤسسة وامكاناتها.

ب- تحمل كل عضو فى فريق الإدارة لمسئولية العمل وفق مكانته كأحد عملاء الداخل أوعملاء الخارج ووفقا لتخصصه الذي يجب أن يتواءم مع جميع التخصصات الممثلة فى الفريق لتحقيق الغاية النهائية وهي الجودة الشاملة.

ج- تقويم تقارير الهيئة المستقلة لرقابة الجودة ووضع الخطط لتلافى العيوب المذكورة فى التقرير ، وتوعية جميع العاملين بهذه المخططات والتعاون معهم فى تنفيذها، مع ربط الحوافز بجهد كل عامل فى تحقيق الجودة الخالية من العيوب

د- التوجيه بتنظيم برامج تدريب جديدة أو برامج تسويق للمنتجات والخدمات حتى يتحقق النجاح فى التنافس مع المؤسسات الأخرى.

٥- التوجيه بإجراء بحوث عن تغير أذواق وميول عملاء الخارج حتى يمكن تطوير المنتجات والخدمات لتتلاءم معها.

٨- ديناميه سياسات الجودة Quality Policy Dynamics :

بعكس ما هو مألوف فى توقع ثبات السياسات وتغير التنفيذ، نجد ان سياسات الجودة فى المؤسسات الإنتاجية والخدمية ديناميه، ودائمة التغيير لتواكب تغير أدوات الإنتاج، وتغير أذواق الإنتاج، وتغير أذواق وميول وقدرات عملاء الداخل (العاملين) وعملاء الخارج(المنتفعين).

الخطوة الثالثة : ممارسات الجودة والاعتماد بالجامعات العربية على ضوء التوجهات العالمية للجودة (الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة – جامعة عين شمس بجمهورية مصر العربية– جامعة السلطان قابوس بسلطنة عمان– جامعة مؤتة بالمملكة الأردنية الهاشمية) .

أولاً-استقلالية إدارة مراقبة الجودة:

وقد ظهر ذلك فى مؤسسات التعليم العالى على النحو التالى:

١- الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة (السعودية)، ظهرت استقلالية إدارة مراقبة الجودة فى المملكة العربية السعودية فى إنشاء الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي بناءً على الموافقة السامية الكريمة رقم **٧/ب/٦٠٢٤** بتاريخ **١٤٢٤/٢/٩هـ** على قرار مجلس التعليم العالي رقم **١٤٢٤/٢٨/٣هـ** في جلسته الثامنة والعشرين المنعقدة بتاريخ **١٤٢٤/١/١٥هـ** .

وعليه تم الموافقة على إنشاء عمادة التطوير الأكاديمى والإدارى بالجامعة الاسلامية من مجلس التعليم العالي متوجة بالموافقة السامية لخادم الحرمين الشريفين برقم (٢٩٢١/م ب) بتاريخ ١٤٢٧/٤/١٢.(٧٦)

٢- جامعة عين شمس (مصر)، ظهرت استقلالية إدارة مراقبة الجودة فى جمهورية مصر العربية فى إنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد ٥ يونيو ٢٠٠٦ بموجب القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٦ وتهدف الهيئة إلى ضمان جودة التعليم وتطويره المستمر.

نجد أن جامعة عين شمس كانت من الجامعات الرائدة فى مجال الجودة فى الوطن العربى حيث صدر قرار مجلس جامعة عين شمس في ٢٥ / ٢ / ٢٠٠٤ بالموافقة على إنشاء مركز ضمان الجودة والاعتماد بجامعة عين شمس واعتماد اللائحة الداخلية للمركز والتي تضمنت رسالة المركز وأهدافه.

كما صدر قرار رئيس الجامعة بتشكيل مجلس إدارة المركز بتاريخ ٢٠ / ٣ / ٢٠٠٤، قامت جامعة عين شمس بتخصيص مقر دائم للمركز بالمبنى الإداري الجديد (الدور الخامس) بالجامعة ، تم الحصول على مشروع إنشاء مركز ضمان الجودة والاعتماد بالجامعة والممول من اللجنة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد وتم تجهيز المركز بالأجهزة والمعدات اللازمة من ميزانية المشروع(٧٧) .

٣- جامعة السلطان قابوس (سلطنة عمان)، ظهرت استقلالية إدارة مراقبة الجودة فى سلطنة عمان فى إنشاء مجلس الاعتماد في العام ٢٠٠١م ليكون الجهة المسئولة عن تنظيم عملية الاعتماد والتقويم وضبط الجودة بمؤسسات التعليم العالي بسلطنة عمان.

ومع بداية ٢٠٠٧-٢٠٠٨ صدر القرار رقم (٢٠٠٧/٣٤٥) بتشكيل لجنة لتدقيق الجودة بالجامعات ، مكونة من تسعة أعضاء ، ويرأسها نائب الرئيس للدراسات العليا والبحث العلمى وتتولى اللجنة الإشراف على عملية تدقيق الجودة بالجامعة(٧٨) .

٤- جامعة مؤتة (المملكة الاردنية) ، أنشأت هيئة اعتماد وضمان جودة مؤسسات التعليم العالي في الأردن بموجب قانون التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٤) لسنة ٢٠٠٥ م ، حيث تأسست كمجلس اعتماد لمؤسسات التعليم العالي يتبع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إلا أن الطموح لتحسين نوعية التعليم وضمان جودته دفع نحو تحويل المجلس إلى (هيئة اعتماد

مستقلة) عن الوزارة ، وإكسابها الصفة المؤسسية لضمان الاستقلالية والمرونة الإدارية المنشور في الجريدة الرسمية: (٤٨٢١) - ٢٠٠٧/٤/١٦م [٧٩].

في العام الدراسي الجامعي (٢٠٠٣/٢٠٠٤) تم إنشاء مركز تطوير أداء أعضاء هيئة التدريس في جامعة مؤتة بهدف تطوير الكفايات والمهارات الأساسية لدى أعضاء هيئة التدريس، ومن منطلق الحرص تحسين جودة ونوعية التعليم بما يتوافق مع أسس ومعايير الاعتماد وضمان الجودة تم التوسع في هذا المركز في العام الجامعي (٢٠١١/٢٠١٢م) بعد أن تم دمج مكتب ضبط الجودة في الجامعة مع مركز تطوير أداء أعضاء هيئة التدريس ليصبح مركزا علمياً مستقلا "مركز التطوير الأكاديمي وضبط الجودة"[٨٠].

ثانياً -ضمان النجاح فى المنافسة:

يمكن أن يمتد ذلك إلى التعليم العالى فى تعرف مضامين البرامج التعليمية الأكاديمية المتميزة عالميا، وطرائق تدريسها، ونتائج البحوث العلمية والتطبيقية وأساليب الوصول إليها فى الجامعات المرموقة، وتعرف مبررات الوضع المتميز لإحدى الجامعات فى اللائحة الدولية لترتيب الجامعات ثم العمل بجدية فى تحسين التعليم العالى لمضاهاة هذه المستويات، كما يتطلب إتقان عضو هيئة التدريس والطلاب لأكثر من لغة أجنبية حية للتفكير بنفس المنهج العقلانى لأصحاب هذه اللغات عند دراسة إبداعهم والتعلم منهم ومنافستهم.

١- الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة(السعودية)،قامت الجامعة في هذا التوجة ولكى تحافظ على المنافسة بانشاء وحدة للتدريب وتعنى هذه الوحدة بتنمية كفايات منسوبي الجامعة في الجودة والاعتماد على وجه الخصوص، والمساعدة في جعلهم قادرين على أداء أدوارهم بفاعلية وكفاءة للوصول إلى الجودة الشاملة،وأخرى للتميز وتعنى الوحدة بوضع معايير تميز الجامعة وتحقيقها مراكز متقدمة محليا وعالميا، وإقامة فعاليات التميز، وتحديد الإجراءات والإشراف على جوائز التميز ودراسة وإبداء الرأي في كل ما يتعلق بالوحدة من المواضيع ذات العلاقة بالجوائز[٨١].

٢- جامعة عين شمس (مصر)، قام مركز ضمان الجودة والاعتماد بانشاء وحدة للتدريب قامت بعدة حملات لنشر الوعي بثقافة الجودة منذ إنشاءه عام ٢٠٠٤م بهدف معالجة مقاومة التغيير والتعريف بأنشطة زيارات التطوير بالمشاركة ومشروعات التأهيل للاعتماد ومعايير اعتماد الجامعات فيما يخص الجهاز الإداري بالجامعة، وكذلك التعريف بمعايير ضمان الجودة بقطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة بالجامعة وذلك بإجمالي الحضور ٥٤١٠ فرد، كذلك تقوم بعدة دورات تدريبية وورش عمل متنوعة تهدف لرفع كفاءة وأداء أعضاء هيئة التدريس والقيادات والإداريين [٨٢].

٣- جامعة السلطان قابوس (سلطنة عمان)، قامت بعقد تعاون برامجى مع هيئات عالمية، فكلية الهندسة حصلت على اعتماد برامجى من هيئة ABET
(Accreditation Board for Engineering and Technology)
وكذلك اشتركت كلية التربية فى مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائى (UNDP) ، وقامت بأستقطاب عدد من المستشارين من مؤسسات الاعتماد الامريكية لاعتماد برامج كليات التربية NCATE [٨٣] (National Council for Accredition of Teaching Education Programs)

٤- جامعة مؤتة (المملكة الاردنية)، قامت الجامعة بعقد دورات لتأهيل أعضاء هيئة التدريس (٢٠٠٣-٢٠١١) دورة أساسيات اللغة الانجليزية، دورات MUCDL شهادة جامعة مؤتة لقيادة الحاسوب الدورات الأكاديمية المتنوعة [٨٤].

ثالثاً -اقتران الحرية / المسئولية:

يمكن ان تمتد هذه السياسة إلى التعليم العالى خلال إتاحة الحرية الأكاديمية المهنية – بغض النظر عن مفهوم الحرية الليبرالى السياسى – لكل من أعضاء هيئة التدريس، والطلاب فى

مجال تحديد المقررات وتخطيطها وتنفيذها وتقويمها، وإجراء البحوث فى اى مجال بانطلاق تام للفكر وطريقة التفكير، فكرة حديثة الآن قد نراها ضارة، ولكن تثبت الأيام أهميتها فى التقدم الإنسانى.

بتفحص تجارب الجامعات موضوع البحث، توصل الباحث إلى أن الجامعات لم تحقق هذا التوجة من ناحية مدى تحقق الحرية واقترانها بالمسئولية فى مجال تحديد المقررات وتخطيطها وتنفيذها وتقويمها، فالمقررات تفرض على الطلاب وليس لهم دور فى تلك المراحل فلا يزال هناك وقت كبير حتى تصل تلك الجامعات إلى هذا التوجه، فهى سياسة توضع من قبل إدارة الجامعة والكليات وليس لأعضاء هيئة التدريس والطلاب دورا بارزا فيها.

رابعاً- الاهتمام بالمقاييس الكمية للجودة :

يمكن أن يمتد ذلك إلى التعليم العالى فى القياس الكمى للجودة رباعى الأبعاد وبذلك تكون، يشمل: المدخلات والعمليات، والمخرجات والنواتج وبذلك تكون قياسات الجودة شاملة لكل جوانب التعليم العالى.

استخدمت الجامعات موضوع البحث، المقاييس الكمية للجودة فى قياس جودة جوانب المدخلات والعمليات والمخرجات والنواتج.

خامساً- تلبية مطالب عملاء الخارج External Customers:

يمكن أن تمتد هذه السياسة إلى التعليم العالى خلال تعرف مطالب سوق العمل، واحتياجات المجتمع المدنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والخدمية، ثم تطوير برامج التعليم ونظم الإدارة للوفاء بما يرضى عملاء الخارج .

١- **قامت الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة** بعقد ملتقيات عالمية لخريجى الجامعات السعودية من مختلف بلدان العالم منها (ملتقى خريجى الجامعات السعودية من أفريقيا) [٨٥].

٢- **عملت جامعة عين شمس** على انشاء وحدات ذات طابع خاص تقوم على خدمة المجتمع والمساعدة على تزويد الكليات بالمعلومات والبحوث التى تسهم فى ربط المناهج والبرامج بمتطلبات سوق العمل.

صممت جامعة السلطان قابوس البرامج الدراسية بكليات الجامعة الثمان (الآداب والعلوم الاجتماعية، وكلية التجارة والاقتصاد، وكلية التربية، وكلية العلوم الزراعية والبحرية، وكلية الهندسة وكلية الطب والعلوم الصحية) بحيث تفى بمتطلبات إعداد الخارجين علميا وأكاديميا من ناحية والوفاء باحتياجات قطاع العمل العمانى لكوادر متخصصة من ناحية ثانية.

كما تقدم الجامعة المشورة العلمية والفنية للمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما يؤدى إلى استفادة المجتمع من طاقات الجامعة وامكانياتها. [٨٦]

قامت جامعة مؤتة بتطوير الخطط الدراسية واعتمدت مناهج جديدة تتفق واحتياجات المجتمع وخطط التنمية، وعقدت دورات واستشارات وورش عمل ومؤتمرات. [٨٧]

سادساً- الحرص على تنمية المساعدين الفنيين Technical Assistance

يمكن أن يمتد ذلك إلى سياسة التعليم العالى فى تقسيم مرحلة البكالوريوس أو الليسانس إلى مرحلتين الأولى لتخريج فنيين، والثانية لتخريج حملة المؤهل الجامعى العالى، مع إنشاء مراكز جامعية ذات طبيعة خاصة للتدريب على مستحدثات سوق العمل، او المجتمع المدنى.

لم تظهرسياسة تقسيم مراحل البكالوريوس أو الليسانس الى مرحلتين بوضوح فى الجامعات موضوع البحث، ولكن أنشأت الجامعات مراكز ذات طابع خاص للتدريب على مستحدثات سوق العمل على النحو التالى:

١- **الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة** (الكراسى العلمية ومنها ما يقدم البرامج التدريبية لمنسوبي الجهات ذات العلاقة بأعمال الحج)

٢- **جامعة عين شمس** (مركز الإستشارات وبحوث تكنولوجيا المعلومات، مركز الإستشارات والدراسات العلمية للمحميات الطبيعية...).
٣- **جامعة السلطان قابوس** (**وحدات** ذات طابع خاص)
٤- **جامعة مؤتة** (**وحدة** التدريب بمركز ضمان الجودة والاعتماد)

سابعاً الإدارة الذاتية خلال فريق:(Self-Management Team (SMT :

يمكن أن يمتد ذلك إلى التعليم العالى خلال إدارة القسم أو الكلية أو الجامعة، بحيث يكون هو جودة الأبعاد الثمانية للتعليم العالى – كما وردت فى المدخل Intent المقصد النهائى المفاهيمى

وقامت الجامعات موضوع البحث، بتشكيل فرق العمل المكلفة بضبط الجودة في الجامعة، والكليات، والأقسام، **كما** عملت على مساعدة أقسام الجامعة، ووحدتها الإدارية في إعداد خطط تحسين الجودة والعمليات التقويمية للوحدات الإدارية داخل الجامعة.

ثامناً: دينمية سياسات الجودة Quality Policy Dynamics :

يمكن أن يمتد ذلك إلى سياسات جودة التعليم العالي عند مراجعتها دوريا كل فترة زمنية قصيرة، والتخلى عن المقولة القديمة بما يسمى (استقرار السياسات) لأن الجودة لا تستقر على حال، فمثلا أفضل خريج من كلية الطب فى سنة ما، سيكون بعد ثلاث سنوات متخلفا عن المكتشفات الطبية المتغيرة باستمرار.

١- **قامت الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة**، من خلال توفير مواد مرجعية ونشر المعلومات حول التطورات المتعلقة بتقويم الجودة والاعتماد، وعن الأفكار الجيدة المعمول بها في الجامعات الأخرى سواء داخل السعودية أم خارجها، ووضع لوائح وتعليمات وآليات خاصة بتطوير وتقويم المناهج والبرامج للتأكد من تنفيذها، ومراجعتها دورياً لتواكب المستجدات.
٢- **تبنت جامعة عين شمس وجامعة السلطان قابوس** خطة زمنية لتقويم البرامج من قبل الكليات كل خمس سنوات لضمان جودة البرامج، مع الأخذ بأراء الخريجين ومؤسسات المجتمع فى مخرجات الكليات والعمل على تطوير البرامج من منظور شمولى.
٣- **لم يظهر في جامعة مؤتة** التوجة نحو دينامية ضمان الجودة والاعتماد وذلك من خلال وضعها لآليات ضمن هذا التوجه.

الخطوة الرابعة: التوصيات والمقترحات الإجرائية: ومنها: -

١- تمييز إدارة مراقبة الجودة بالاستقلالية مع تطبيق شفافية تامة فى الرقابة دون خوف من ثواب أو عقاب من أى مسئول فى المؤسسة.

٢- ضرورة تعرف مستويات منتجات وخدمات مؤسسات التعليم العالى، ثم العمل على تحسينها.

٣ - إتاحة الحرية لكل عضو هيئة تدريس أوموظف، لتحقيق الجودة كغاية، مع إعطاء الحقوق للعاملين قبل محاسبتهم على الواجبات.

٤- التنوع فى استخدام مقاييس كمية للجودة مثل استخدام أسلوب سيجماستة Six Sigma
٥- التعرف على مطالب ومواصفات عملاء الخارج (سوق العمل) والعمل على الوفاء بها
٦- الحرص على تنمية المساعدين الفنيين، لأنهم فى حاجة مستمرة الى اكتساب مهارات جديدة أو صقل مهارتهم القائمة فى تشغيل وصيانة الأجهزة المؤثرة.
٧- العمل على وضع سياسة تخصصية متميزة للجودة تتلاءم مع طبيعة عمل المؤسسة وامكاناتها.

المراجع

١ - خليفة الطراونة (٢٠١٠): ضبط الجودة بالتعليم العالى وعلاقتة بالتنمية، ورقة عمل البرنامج الأكاديمي للأسبوع العلمي الأردني الخامس عشر:(العلوم والتكنولوجيا: محركان للتغيير)، مدينة الحسن العلمية ١٠ -٢٠١٠/٥/١٢م

٢- عادل السعيد البنا وسامي فتحي عمارة، إدراك أعضاء هيئة التدريس لمتطلبات الاعتماد وضمان الجودة والصعوبات التي تواجه تطبيقه بمؤسسات التعليم العالي في مصر (دراسة ميدانية) المؤتمر القومي الثاني عشر (العربي الرابع) لمركز تطوير التعليم الجامعي، بعنوان: تطوير أداء الجامعات العربية في ضوء معايير الجودة الشاملة ونظم الاعتماد في الفترة من ١٨-١٩ ديسمبر ٢٠٠٥ م، ج٢، ص.٢٥٣

٣- دليل ضمان جودة البرامج الاكاديمية فى كليات الجامعات العربية (٢٠١٣) : اتحاد الجامعات العربية ، مجلس ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية ، عمان ، الاردن، www.aaru.edu.jo . ٢٠١٢/١٠/٢٢

4- The National Council of Accreditation of Teacher Education, University of Virginia, 2002, pp.37-39.

5- Yin Cheong Cheng, Quality Assurance in Education, Internal, Interface, and Future, Quality Assurance in Education, Vol.(11), No.(4), 2003, P.205.

6- Jurgen Kohler, "Quality Assurance, Accreditation, and Recognition of Qualifications as Regulatory Mechanisms in the European Area, Higher Education in Europe, Vol.(xxvIII), No.(3), October 2003, p.230.

٧ - رفيقة حروش (٢٠١٦): ادارة الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية - محاولة تطبيق مبادئ ادارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم الثانوي باستخدام التحليل النظامي ،ط ١ ؛ القاهرة، دار الكتاب الحديث ،٢٠١٦ .

7- International Accreditation Forum (2004); IAF Guidance Document, IAF Transition Plan for Accredited EMS Certification from ISO 14001 : 1996 to ISO 14001 :2004 , Issue, 1,IAF,GD4 ,20 December , P.2.

8-Middle States Commission on Higher Education (2006); Self –Study Creating a Useful Process and Report, Middle States Commission on Higher Education, Philadelphia, United States of America, p.1.

10- Martin, Stephen ،(2004) Process and Pitfalls of Accreditation in The United Arab Emirates, Conference on Quality Management and Accreditation Of Higher Education In The Arab World، In Cooperation With The Higher Education Enhancement project(HEEP) and The Quality Assurance and Accreditation Project(QAAP). The Ministry of Higher Education, Egypt,24_26 November 2004, Cairo.

11-David Woodhouse,(2013): Global Trends in Quality Assurance, Quality Approaches in Higher Education December 2013 ,Vol. 4 No. 2.p3.

١١- دليل ضمان جودة البرامج الاكاديمية فى كليات الجامعات العربية (٢٠١٣) : مرجع سابق

١٣. عبد المجيد، محمد سعيد، قانون تنظيم الجامعات وجودة التعليم، دراسة ميدانية مقدمة للمؤتمر الدولي الثاني لقسم علم النفس، جامعة المنيا، كلية الآداب،٢٠٠٦م.

١٤. يعقوب نشوان ـ نوعية التعليم العالي الفلسطيني: ورقة علمية أعدت لمؤتمر النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني الذي عقده برنامج التربية ودائرة ضبط النوعية في جامعة القدس المفتوحة في مدينة رام الله في الفترة الواقعة ٣-٢٠٠٤/٧/٥

١٥. صالحة عبد الله عيسان (٢٠٠٦)، التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية، ورقه مقدمة للورشة الإقليمية حول استجابة التعليم لمتطلبات التنمية الاجتماعية، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، مسقط، ٢٠٠٦م.

١٦. محمد عبد الله المنيع: توضيح وتقويم العلاقة بين منجزات التعليم الجامعي والتنمية الشاملة في المملكة العربية السعودية ندوة الجامعة الكبرى المحور التربوي المنعقدة ٧-١٤٢٠/٧/١٨

١٧. محمد الترتوري، أغادير جويخان: إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعل ومات٢٠٠٩م ص١٣٨

١٨. سعيد طه محمود؛ السيد محمد ناس: قضايا في التعليم العالي والجامعي. دراسات تربوية. القاهرة ـ مكتبة النهضة المصرية. ٢٠٠٦

١٩. محمد عمار: تقرير الدخول الجامعي ٢٠٠٧/٢٠٠٨: المنتدى الوطني للتعليم العالي البحث العلمي WW.FNESRSc.com، الرباط ٢٣ شوال ١٤٢٨

٢٠. على الحوات: العلاقة بين مخرجات التعليم وسوق العمل: دراسة في المجتمع الليبي، الهيئة الوطنية للمعلومات، طرابلس٢٠٠٧/١٢/٢٤

٢١. مصطفى عبد السميع، ٢٠٠٩: التوجهات العالمية للجودة ومغزاها فى التعليم العالي.
http://ncerd. org/php/book.20/3/2013

٢١. ذوقان عبيدات (٢٠٠٢). البحث العلمي مفهومه، أدواته، أساليبه. دار أسامة للنشر والتوزيع، الرياض، ص ١٢٥.

٢٢- ابن منظور، لسان العرب، القاهرة: (دار المعارف)، د ت، ص٢١٤٩.

٢٣- صدقة يحيى فاضل (٢٠٠٣)، مبادىء علم السياسة، جدة: مطابع مؤسسة المدينة للصحافة (دار العلم)، ط ٣، ص ١٩ - من حسن صعب: علم السياسة، بيروت (دار العلم للملايين)، ١٩٦٦ ص .١٩

٢٤- مكتب التربية العربي لدول الخليج.٢٠١٨/١١/٢٢http://www.abegs.org/Aportal/SearchEngine

26 - Joseph M. Juran: (1998) Juran's Quality Handbook, Fifth Edition, McGraw-Hill,P.65.

٢٧ - جمهورية مصر العربية، مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز (٢٠٠٢)، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ص ٣٨٣.

٢٨- جمهورية مصر العربية، مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز (٢٠٠٢) مرجع سابق ص١٢٥.

٢٩- أحمد محمد عبد المطلب (٢٠٠٥): بعض الأنماط الحديثة للتعليم الجامعي، ومدي تحقيق معايير ضمان الجودة فيها، المؤتمر التربوي الخامس، جودة التعليم الجامعي، كلية التربية، جامعة البحرين، مملكة البحرين ، ١١- ١٣ إبريل ٢٠٠٥ ، ص ١٣٤.

30- Leen Marjorie peace, (2004) QUALITY ASSURANCE AND ACCREDITATION IN HIGHER EDUCATION IN EAST ASIA AND THE PACIFIC. Working Papers Human Development Sector Unit The World Bank,p 4.

٣١- صالح مهدي العامري، وطاهر محسن الغالبي (٢٠٠٨). الادارة والأعمال. دار وائل للنشر، عمان. ص .٥٥

٣٢ - المنظمة العربية للتنمية الإدارية (٢٠٠٧): معجم المصطلحات الإدارية، إعداد فريق من خبراء المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ص ١١ .

٣٣- أحمد ابراهيم أحمد (٢٠٠٧): تطبيق الجودة والاعتماد فى المدارس، دار الفكر العربى، القاهرة، ص ١٨٠

33- Ingersoll, Gary M.;(2005) ; op.cit.,p ,p. 1077 .

٣٤- محمود عز الدين عبد الهادي (٢٠٠٥): نماذج عالمية في الاعتماد وضمان الجودة للمؤسسات التعليمية (دراسة حالة)، المؤتمر السنوي الثاني عشر، الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بالاشتراك مع كلية التربية، بني سويف – جامعة القاهرة، القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٤– ٢٥ يناير، ص ٥١.

٣٥- عبد السلام غيث وعيسى يوسف قدادة (٢٠٠٥): الاعتماد وضمان الجودة، تجربة جامعة الزرقاء الأهلية، المؤتمر التربوي الخامس، جودة التعليم الجامعي، كلية التربية، جامعة البحرين، مملكة البحرين ،١١- ١٣ إبريل، ص٤٦٦.

36- Ingersoll, Gary M.;(2005) ; Ingersoll, Gary M.;(2005) ; The Role of Students Performance Outcomes in Quality Assurance in Higher Education , The 5th Conference of The College of Education , University of Bahrain , Kingdom of Bahrain 11th – 13th April ,Vol .4,p. 1077 . op.cit.,p ,p. 1077 .

٣٨ - نوف بنت عبد العالى العجمى (٢٠١٩) : دراسة تقويمية لواقع ضمان الجودة والاعتماد بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية في ضوء مدخل النظم،عمادة البحث العلمى الجامعة الأردنية ، مجلة العلوم التربوية ،المجلد ٤٦، العدد١،ملحق ٣ ،٢٠١٩.

٣٩- محمد الدعيس ونبيلة الشويع (٢٠١٩): الممارسات الاكاديمية لأساتذة جامعة صناء في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمى وضمان الجودة /مجلة الاندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية ،العدد٢٤،المجلد ٦ أكتوبر ٢٠١٩

٤٠ - م ها بنت عبد االله الشرى ف(٢٠١٩) : واقع الاحتى اجات التدرى بى ة لأعضاء هى ئة التدرى س بالكلى ة الجامعى ة بالجموم -جامعة أم القرى - في ضوء معايى ر الجودة والاعتماد الأكادى مي، مجلة البحث العلمى فى التربى ة، جامعة عين شمس - كلية البنات للآداب والعلوم والتربية العدد العشرون، الجزاء ٤ ، ص ص ٢١١-٢٣٩، ٢٠١٩

٤١- زميت الخيرو فرحي كريمة (٢٠١٨): تنفيذ واستخدام ضمان الجودة في التعليم العالي: الاستراتيجية والممارسة، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية -ISSN 2352 9962/E-ISSN 2572-0147 2018 العدد التاسع.

٤٢- رحال نصر و حماش نادية (٢٠١٨):إدارة الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي، مجلة المال والاعمال ،الجزائر،العدد السابع ،سبتمبر ٢٠١٨.

٤٣- محمد السعدى وناصر الدحيانى (٢٠١٧):مدى تطبيق معايير تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الاكاديمى في جامعة أزال للتنمية البشرية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ،المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعى ،المجلد ١٠،العدد٣١ ،.٢٠١٧

٤٤- احمد جمعة يوسف داردراج (٢٠١٣): تطور مقترح لتطوير المناخ التنظيمى فى المدارس الخاصة بفلسطين لعزيز انتماء المعلمين لمهنتهم فى ضوء معايير الجودة والاعتماد، رسالة دكتوراة غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة.

٤٥- سهيل رزق دياب (٢٠٠٩): معايير الجودة فى مؤسسات التعليم العالى الجامعة الفلسطنية الفاعلة – دراسة حالة –، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد السابع عشر، تشرين أول ٢٠٠٩، ص ص ١١- ٤٣.

٤٦- محمد أحمد غريب السيد (٢٠٠٨) التخطيط لتطبيق نظام الاعتماد الاكاديمى وضمان الجودة فى التعليم الجامعى الازهرى رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الأزهر.

٤٧ - Hoecht , Andreas . (2006) ; Quality Assurance in UK Higher Education : Issues of Trust , Control Professional Autonomy and Accountability ,Vol 51, Spring ,pp.541-563 .

[48] -Okland, John, Total Quality Management (New York: Butterworth Heinemanu, 2001p.13.

٤٩- محمود الوادي، ورعد الطائي، "ضمان الجودة: صياغة المنهج وتحليل الممارسة بالتركيز على كليات الاقتصاد والعلوم الإدارية للارتفاع بمستوى أدائها"، دراسة مقدمة الى مؤتمر ضمان الجودة وأثره في أداء كليات الاقتصاد والعلوم الإدارية، للمدة من ٢١-٢٣/ ١٠/ ٢٠٠٣، جامعة الزرقاء الأهلية، الزرقاء، الأردن (الوادي والطائي، ٢٠٠٣: ٤).

[50] - مرجع سايق : (الوادي والطائي،٢٠٠٣:٦)

51- Alderman, G. (1996), "Audit, Assessment and Academic Autonomy", Higher EducationQuarterly, Vol. 50/3, July, pp. 178-192.

52- Teacher Education Accreditation Council (2001) ; Accreditation Goals and Principles of Teacher Education, Teacher Education Accreditation Council , Washington , DC, p. 4 .

٥٣- محمد إبراهيم عطوة مجاهد (٢٠٠٢): مرجع سابق، ص ٣٢٤.

54- Baker, Ronald L., (2002) ; Evaluating Quality and Effectiveness : Regional Accreditation . Principles and Practices , Journal of Academic Librarian ship ,Vol . 28 , Issue 1/2 , Jon / Mar. , pp 3-5 .

55- Baker, Ronald L., (2002) ;op. cit. pp 5 .

٥٦- سلامة عبد العظيم ومحمد عبد الرازق إبراهيم ويح (٢٠٠٢): معايير اعتماد المعلم في مصر في ضوء بعض الاتجاهات العالمية الحديثة، مجلة مستقبل التربية العربية، مجلد (٨)، ع (٢٤)، يناير، ص ٢٢

- دينا علي حامد (٢٠٠٥): متطلبات تطبيق الاعتماد المهني للمعلم في مصر في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة المنصورة، ص ٠١١.

57- Brikbeck University of London (2001) ; Professional Accreditation of Teaching in Higher Education، University of London، p. 12.

58- Grant, Harman (1994) ; Asia and The Pacific, in Craft، Alma (ed)، International Developments in Assuring Quality in Higher Education، The Palmer Press, London, p.53

٥٩. غيث، عبد السلام، "معايير الاعتماد العام والخاص في الجامعات الأردنية الخاصة "مؤتمر التعليم العالي بين الواقع والطموح، جامعة الزرقاء الأهلية، الأردن، ص ٢٦٩-٣٠٢، ٢٠٠٠

٦٠ - سيلان جبران العبيدي (٢٠٠٩): ضمان جودة مخرجات التعليم العالي في إطار حاجات المجتمع، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثاني عشر للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي: "الموائمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات المجتمع في الوطن العربي"بيروت ٦ - ١٠ ديسمبر ٢٠٠٩م ص ١٧.

٦١. سوسن شاكر مجيد ،محاضرة بعنوان مشروع ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في إطار اتحاد الجامعات العربية ، ألقيت في ندوة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي الخميس٢ /٤ / ٢٠٠٩ التي تقيمها الجامعة التكنولوجية. العراق بالتنسيق مع اتحاد الجامعات العربية

٦٢. أبو الشعر،هند غسان، معايير الجودة المعتمدة في مؤسسات التعليم العالي - جامعة آل البيت في الأردن نموذجا

٦٣. موقع الهيئة القومية على الإنترنت (مصر) ٢٢-١١-٢٠١٨ WWW.NAQAAE.ORG

٦٤ . موقع الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد على الإنترنت (السعودية) www.ncaaa.org.sa ٢٢-١١-٢٠١٨

٦٥. www.asharqalawsat.com الجمعة ١٣ ذو القعدة ١٤٢٨ هـ ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٧ العدد ١٠٥٨٧

٦٦. صفحة على الإنترنت بعنوان: http://www.mohamoon-bh.com

٦٧. موقع الهيئة العليا للاعتماد والتقويم على الإنترنت (السودان) /www.evac.edu.sd

٦٨. موقع مجلس الاعتماد على الإنترنت(عُمان) http://www.oac.gov.om

٦٩. موقع مركز ضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية على الإنترنت(ليبيا) http://www.qaa.ly

٧٠. الهيئة الوطنية للإعتماد والجودة والنوعية لمؤسسات التعليم العالي: نظام لضمان وتحسين الجودة والأداء النوعي لمؤسسات التعليم العالي في فلسطين ورقة مقدمة " لورشة العمل المتخصصة الأولى حول تقييم الجودة والأداء النوعي لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي " المنعقدة في جامعة حلب سورية ٢٢-٢٣ شباط ٢٠٠٣

٧١. موقع وزارة التعليم العالي الإمارات http://www.mohesr.ae/arabic/department_caa.html٢٢-١١-٢٠١٨

٧٢. قانون التعليم العالي رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٨: الرائد الرسمي للجمهورية التونسية ٤/مارس/٢٠٠٨

٧٣. موقع المنظمة العربية للجودة على الإنترنت www.aroqa.org٢٢-١١-٢٠١٨

٧٤. موقع الشبكة العربية لضمان جودة التعليم العالي على الإنترنت http://arabic.anqahe.org٢٢-١١-٢٠١٨

٦٩- مصطفى عبد السميع، ٢٠٠٩: التوجهات العالمية للجودة ومغزاها فى التعليم العالي، مرجع سابق، ص ص ٦-١٠.

٧٠- محمد بن عبد الله غبان الصبحى (٢٠٠٩): تجربة الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة فى الجودة والاعتماد الأكاديمى، مجلة الجامعة، العدد السابع، ص ص ٢٣٧-٢٦٦.

٧١- جامعة عين شمس ، مركز ضمان الجودة والاعتماد ، ٢٠١٨/١١/٢٢ http://qaac.shams.edu.eg
٧٢- صالحة عبد الله يوسف عيسان (٢٠٠٩): واقع ممارسة تحقيق الجودة والاعتماد فى جامعة السلطان قابوس، مجلة الجامعة العدد السابع، ص ص ١٠١-١٤٦
٧٣- هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالى، المملكة الاردنية الهاشمية http://www.heac.org.jo ٢٠١٨/١١/٢٢
٧٤- مركز التطوير الأكاديمي وضبط الجودة - جامعة مؤته،٢٢/١/ ٢٠١٨ http://www.mutah.edu.jo
٧٥- محمد بن عبد الله غبان الصبحى (٢٠٠٩) : مرجع سابق ص ص ٢٤٠-٢٤١.
- عمادة الجودة والاعتماد الاكاديمى الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة http://www.iu.edu.sa/deanships/Quality/Departments/Pages/default.aspx
٧٦- جامعة عين شمس ، مركز ضمان الجودة والاعتماد ، ٢٠١٨/١١/٢٢ http://qaac.shams.edu.eg
٨٣- صالحة عبد الله يوسف عيسان (٢٠٠٩): مرجع سابق، ص ص ١٣٢-١٣٣
٧٨- مركز التطوير الأكاديمي وضبط الجودة - جامعة مؤته،٢٢/١١/ ٢٠١٢ http://www.mutah.edu.jo
٨٥ - محمد بن عبد الله غبان الصبحى (٢٠٠٩): مرجع سابق، ص ٢٣٨
٨٦- صالحة عبد الله يوسف عيسان (٢٠٠٩): مرجع سابق، ص ص ١٢٢-١٢٤.
٨١- مركز التطوير الأكاديمي وضبط الجودة - جامعة مؤته،٢٠١٨/١١/٢٢http://www.mutah.edu.jo